

1039
S/A

۱۵
عالم عربی
اعلیٰ ترین
عرص

[illegible][illegible]

شكركم على ما سئل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يلهي الجسد والميلك على اختصاص المحامد كلها
 تحقيقاً واختياراً اسم الذات ثم نعتاً ما ينفرج عليها من الأفعال
 تنبهاً على استحقاق الحمد ذاناً وفعلاً (كرم) عظم وزنه (بني آدم)
 أولاده على التغلب وقد فُتسب من قوله تعالى «ولقد كرمنا بني آدم»
 الأله جُضَّ عموه ما به الذكرية (بالعقل القوي) رمرأ إلى المقصود
 راعة الاستهلال والعقل القوة المنهية لقبول العلم وعليه مدار
 التكليف والقيود المستقيم وصحب به لاستقاسة أفعاله على نهج
 الصواب (وهذا هو الظاهر) انفسر الهداية بالدلالة على ما يوصل
 إلى المقصود لا الدلالة الموصلة ولا خلق الأهداء اذ في العموم
 حينئذ خفاء ولو أراد بضمير المفعول بعض بني آدم على ان يكون الضمير
 بعض بني آدم

لا اله الا الله وحده لا شريك له
 هو الذي لا يلهي الجسد والميلك على اختصاص المحامد كلها
 تحقيقاً واختياراً اسم الذات ثم نعتاً ما ينفرج عليها من الأفعال
 تنبهاً على استحقاق الحمد ذاناً وفعلاً (كرم) عظم وزنه (بني آدم)
 أولاده على التغلب وقد فُتسب من قوله تعالى «ولقد كرمنا بني آدم»
 الأله جُضَّ عموه ما به الذكرية (بالعقل القوي) رمرأ إلى المقصود
 راعة الاستهلال والعقل القوة المنهية لقبول العلم وعليه مدار
 التكليف والقيود المستقيم وصحب به لاستقاسة أفعاله على نهج
 الصواب (وهذا هو الظاهر) انفسر الهداية بالدلالة على ما يوصل
 إلى المقصود لا الدلالة الموصلة ولا خلق الأهداء اذ في العموم
 حينئذ خفاء ولو أراد بضمير المفعول بعض بني آدم على ان يكون الضمير
 بعض بني آدم

الحمد لله الذي لا يلهي الجسد والميلك على اختصاص المحامد كلها
 تحقيقاً واختياراً اسم الذات ثم نعتاً ما ينفرج عليها من الأفعال
 تنبهاً على استحقاق الحمد ذاناً وفعلاً (كرم) عظم وزنه (بني آدم)
 أولاده على التغلب وقد فُتسب من قوله تعالى «ولقد كرمنا بني آدم»
 الأله جُضَّ عموه ما به الذكرية (بالعقل القوي) رمرأ إلى المقصود
 راعة الاستهلال والعقل القوة المنهية لقبول العلم وعليه مدار
 التكليف والقيود المستقيم وصحب به لاستقاسة أفعاله على نهج
 الصواب (وهذا هو الظاهر) انفسر الهداية بالدلالة على ما يوصل
 إلى المقصود لا الدلالة الموصلة ولا خلق الأهداء اذ في العموم
 حينئذ خفاء ولو أراد بضمير المفعول بعض بني آدم على ان يكون الضمير
 بعض بني آدم

في قوله شهدانك رسول الله ولنا ردها الله سبحانه بقوله والله
 يشهدان المنافقين كاذبون (وترفع) عطف على صفة المصدّر
 (يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم) من اسلوب
 نفى الشيء على المبالغة فالمعنى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا سلام
 القلب ان عدم ما لا وينين ولا ريب في انها ليست بمال ولا بنين
 فاذا لا ينفع مال ولا بنون البتة وهو مختار الرخصى وقال
 السبضوى المعنى لا يفعان احدا الا مخلصا سليم القلب عن الفكر
 وميل المعاصي وساير افاته وقيل لا يفعان الا مال من هذا شأبه
 وسوء حيث انفق ماله في سبيل البر وارسله بيه وادبهم وقيل
 الاستثناء مما دل عليه المال والبنون اى لا يجمع عنى الاغنا
 ويجوز ان يكون الاستثناء من بنون والمعنى لا ابن من اتى الله
 بقلب سليم وقيل عبر ذلك ولما فرغ من التمجيد شرع في المصلية
 فقال (والصلوة والسلام على من ابد) الطبناء المفعول اى قوى
 (من عنده) تعالى وتقدس (بالكتاب الحكيم) وصنف به لاشتماله
 على الحكم اولاته كلامه حكيم ومحكم آياته وان من علم معانيه
 وامثل باحكامه صار حكيما ويجوز ان يكون الحكيم مالفه الحاكم
 (وشدد) نحو بناء ايد مأخوذ من السداد بالفتح الاستقامة
 او بالكسر ما يستد به الثلة (ما صح الحق) اى طريقه الواضحة (بسيته)
 ان كان جمع السنة فلا وجه لافراد النعت وان كان غيره فات

على ان يكون مصدرا لا يجمع محذوفا وهو قوله
 شجره

على ان يكون لرس في هذا من فاعل لا يجمع
 نفسا ومسا في هذا من فاعل لا يجمع

على ان يكون لرس في هذا من فاعل لا يجمع
 نفسا ومسا في هذا من فاعل لا يجمع

سئل بعض ما على
 الحاكم من اهل
 الدلائل

على ان يكون لرس في هذا من فاعل لا يجمع
 نفسا ومسا في هذا من فاعل لا يجمع

العوارض من قوله
 والعمل

١١
لكن المعاصي والسيئات
أحسن منها
المعصية - يوم
الاعمال

١٤
بسم الموصوف
في القصة ان
الكل من، نعم
الاصول

۱۶
بلی و لاں حرا
دکو کو ص مل
مدنوں اولوں
سکی ہم و سار

[illegible]

باب اذ المناسب في قول الكتاب هو ذكر الية وبيان
 التور العظيم الحمد كذا والقاموس فيحتاج الى افسار وخريل
 ارستار، عيطي (تجدة) عطف سائر (بالله) عطف على من
 (الجميع) سمعة الآل والاصحاب (على جميع) بصير (له)
 معان اقربها ههنا الا ان الاريت كونه مهذرا كالوحي
 وانه قيل، سب الانصاف هكون المعنى المحمدي على تميم (الغضا)
 النجيب والسيد (واقعات) الكاشفين عطف على المحمدي
 من عطف الصفة على الصفة (بانوار الآراء) فيه استعارة
 كما في نور تزيينه (طلم تسمه) بصم وفتح جمع طلم رسته
 (كالصريح) ان اليل ووسحة الظاء وهو كسب الكيف
 ترقيا الجاد والصادر والسادر ما يهد التأسد عرفا فقال
 (ما حاد آله) بدمعة فيه استعارة ايضا (على القيمة) لعله
 بالظان وهو ينسب البذل (والقصيم) ما يقسم عليه (والهامه)
 جمع مهمه وهو المصاره والصيراء (والقصيم) بالظان والهاد
 للمهمة موضع بين اليمامة والبصرة ولهذا عجب حيث اشار
 في التمجيد الى شريع الاحكام والنويفق لاستنباطها لانها بعثنا
 مه نعال وفي الصلوة الى ادلتها الارعة الكتاب والية
 والاجماع والقياس مع رعاية صنائع بديعية لفظية ومعنوية
 وخطية (اما بعد) فذكر في هذا الكلام فائدة اصول الفقه

في قوله (الجميع) سمعة الآل والاصحاب
 في قوله (على جميع) بصير (له)
 في قوله (الغضا) النجيب والسيد
 في قوله (واقعات) الكاشفين
 في قوله (بانوار الآراء) فيه استعارة
 في قوله (طلم تسمه) بصم وفتح جمع طلم
 في قوله (كالصريح) ان اليل ووسحة الظاء
 في قوله (ما يهد التأسد عرفا فقال)
 في قوله (ما حاد آله) بدمعة فيه استعارة
 في قوله (على القيمة) لعله بالظان
 في قوله (والقصيم) ما يقسم عليه
 في قوله (والهامه) جمع مهمه
 في قوله (والقصيم) بالظان والهاد
 في قوله (المهمة) موضع بين اليمامة والبصرة
 في قوله (لأنها بعثنا) في التمجيد
 في قوله (وفي الصلوة) الى ادلتها الارعة
 في قوله (والقياس مع رعاية صنائع)
 في قوله (بديعية لفظية ومعنوية)
 في قوله (وخطية) (اما بعد) فذكر في هذا

في قوله (الجميع) سمعة الآل والاصحاب
 في قوله (على جميع) بصير (له)
 في قوله (الغضا) النجيب والسيد
 في قوله (واقعات) الكاشفين
 في قوله (بانوار الآراء) فيه استعارة
 في قوله (طلم تسمه) بصم وفتح جمع طلم
 في قوله (كالصريح) ان اليل ووسحة الظاء
 في قوله (ما يهد التأسد عرفا فقال)
 في قوله (ما حاد آله) بدمعة فيه استعارة
 في قوله (على القيمة) لعله بالظان
 في قوله (والقصيم) ما يقسم عليه
 في قوله (والهامه) جمع مهمه
 في قوله (والقصيم) بالظان والهاد
 في قوله (المهمة) موضع بين اليمامة والبصرة
 في قوله (لأنها بعثنا) في التمجيد
 في قوله (وفي الصلوة) الى ادلتها الارعة
 في قوله (والقياس مع رعاية صنائع)
 في قوله (بديعية لفظية ومعنوية)
 في قوله (وخطية) (اما بعد) فذكر في هذا

في قوله (الجميع) سمعة الآل والاصحاب
 في قوله (على جميع) بصير (له)
 في قوله (الغضا) النجيب والسيد
 في قوله (واقعات) الكاشفين
 في قوله (بانوار الآراء) فيه استعارة
 في قوله (طلم تسمه) بصم وفتح جمع طلم
 في قوله (كالصريح) ان اليل ووسحة الظاء
 في قوله (ما يهد التأسد عرفا فقال)
 في قوله (ما حاد آله) بدمعة فيه استعارة
 في قوله (على القيمة) لعله بالظان
 في قوله (والقصيم) ما يقسم عليه
 في قوله (والهامه) جمع مهمه
 في قوله (والقصيم) بالظان والهاد
 في قوله (المهمة) موضع بين اليمامة والبصرة
 في قوله (لأنها بعثنا) في التمجيد
 في قوله (وفي الصلوة) الى ادلتها الارعة
 في قوله (والقياس مع رعاية صنائع)
 في قوله (بديعية لفظية ومعنوية)
 في قوله (وخطية) (اما بعد) فذكر في هذا

في قوله (الجميع) سمعة الآل والاصحاب
 في قوله (على جميع) بصير (له)
 في قوله (الغضا) النجيب والسيد
 في قوله (واقعات) الكاشفين
 في قوله (بانوار الآراء) فيه استعارة
 في قوله (طلم تسمه) بصم وفتح جمع طلم
 في قوله (كالصريح) ان اليل ووسحة الظاء
 في قوله (ما يهد التأسد عرفا فقال)
 في قوله (ما حاد آله) بدمعة فيه استعارة
 في قوله (على القيمة) لعله بالظان
 في قوله (والقصيم) ما يقسم عليه
 في قوله (والهامه) جمع مهمه
 في قوله (والقصيم) بالظان والهاد
 في قوله (المهمة) موضع بين اليمامة والبصرة
 في قوله (لأنها بعثنا) في التمجيد
 في قوله (وفي الصلوة) الى ادلتها الارعة
 في قوله (والقياس مع رعاية صنائع)
 في قوله (بديعية لفظية ومعنوية)
 في قوله (وخطية) (اما بعد) فذكر في هذا

بالشفاء والارواء والمذكور في سابق قوله فانها قلاعة لا يلائم
ذلك نعم قوله شهدت وزهدت يبين ذلك ويقرره ولذلك ترك
لعطف فيه هذا وازافة الاسنة لخبين الماء (والفصول) جمع
فصل وهو من الرجال الرذيل الذي لا مروة له (بعدها) اي بعد
اصول فخر الاسلام بل بعد الكتب المعبرة المطولة والمختصرة
(والترصيف) وضع البعض على البعض ولا يخفى نيل موقع التذكير
في هذه الكلمات (والفرقة) بالفتح اخذ الماء باليدمة والمراد
ذلك الماء المأخوذ (والسيم) البحر (والذي) جمع ديمة وهو لطر
الدائم (تهذيب الكلام) تنقيحه عما يوجب عسر الوصول الى مقاصد
و(تقرينه) اي تقريبا الكلام مراد به المعنى النفسى فافهم يقال
استطلع رأى فلان اذا نظر ما عنده وما الذي يبرز اليه من امره
(ورئيس مقام) من قبل ليل الليل وفضل ظليل (والذنب) اي الدفع
(عنه) اي عن الرئيس ورايه والمراد بكشف المرام تحريز المدعى
وتحقيق المقام ايراد الدليل عليه بحيث يرجعه الى حقيقته (الساغ)
جازا (له العزم) على التصنيف في الاصول (والاقدام) على ترتيب
بواب وفصول (وان لم يجب الحدة) وكرهه خوش نمايد حدودا
(والثام) جمع لثيم ضد الكريم * شعر * (ومن يقف) اي يتبع
(انا الهزبر) بكسر الهاء وفتح الزاء وسكون الباء الاسد (ينال به)
اي بالاتباع (والطرائح) جمع طرميحه بمعنى القطعة المطروحة

إذا ذكر في السياق لا يفيد الأولوية
 لكنه فائدة صعب الحصول
 فلما وقع التكدير لا يقع المعنى كما لا يخفى
 لأن الدباجة متقدمة على تقدير كون
 الدباجة متقدمة بناسب التكدير
 فالتقدير لانه مناسب للقام هذا التعليل أحسن
 من التعليل بالدباجة
 أما الكلام النفسي فيكون المعنى في مقابلة
 العبد والمداول الوضعي فيكون في مقابلة
 اللفظ
 يتبين أن المراد بالكلام الكلام النفسي غير
 الترتيب أو الترتيب بتعليل الكلام النفسي
 وبالفهم قوله وتقرير الكلام إنما يكون في الكلام النفسي
 أو الترتيب إلى الألفاظ إنما يكون في الكلام النفسي
 نفس الضميمة يتخير اسم تقرير أو الاستتلاء
 أو مجاز حذو تقدير تقرير معاني كما قال
 عبد البر أن ليس بسعيد لأن ما قاله أراد الترتيب
 القسما بمعنى السيد والجو هو صفة رئيس
 ولا كد في نفس الأسله ونحوه من أتمنا النفس
 كان السلك كما زعمت كانه حصل لكل خرفيل
 فعل السلك فقلت كذلك الظن ليس كان الظن كما
 في فعل حصل الظن فربما فعل الظن فربما فعل
 في فعل حصل الظن فربما فعل الظن فربما فعل
 الغصم بمعنى الظن فربما فعل الظن فربما فعل
 مذكور كما لا يخفى من رتبة الكلام المذكور
 كأنه حصل ليس يقول كيف المدام وخفية
 والأولى الشارح من الخشي الألفاظ في الجمع
 إلى الضميمة كما فهم من الخشي الألفاظ في الجمع
 ولو قيل وخفية عطف على الذي لا بد من

تَعْظِماً لَهَا أَوْ دَارِ السَّلَامَةِ مِنَ الْمَكَارِهِ أَوْ دَارِ تَحْتِهِمْ فِيهَا سَلَامٌ
(مَطْوَلَةٌ وَفَتْخَصَرَةٌ) وَالْمُتَوَسِّطَةُ مَطْوَلَةٌ نَظْراً لِمَا دُونِهَا مَخْتَصَرَةٌ
اعْتِبَاراً لِمَا فَوْقَهَا (وَالْعَلَّةُ) بِكسر الميم هَلْهُ الْمَرَضُ وَبِضْمِ الْمَجْمَعِ
الظُّمَاءُ وَالْعَطِشُ فَكُلٌّ مِنْ تِلْكَ الْكُتُبِ شِفَاءٌ لِلرُّضِّ وَارْوَاءٌ لِلظُّمَأِ
فَالْأَوَّلُ لِلجَاهِلِ وَالثَّانِي لِلْعَالِمِ الْغَيْرِ الْكَامِلِ فَكَأَنَّهُ لِعَلِّهِ شَبَعَانِ
وَلَقُصُورُهُ ظَمَانٌ (لَا سِيَمَا) سَبْنَى بِمَعْنَى مِثْلُ يُقَالُ هُمَا سَيَانِ أَيْ مِثْلَانِ
وَمَعْنَى لَا سِيَمَا لَامِثْلُ فَبْنَى سَمَاءَ التَّبَرُّةِ وَمَا زَائِدَةٌ وَمَا بَعْدَهَا
مَجْرُورٌ بِالِإِضَافَةِ أَوْ نَكْرَةٌ غَيْرُ مَوْصُوفَةٍ جُزْءٌ بِالِإِضَافَةِ وَمَا بَعْدُهَا
بَدَلُ مِنْهَا أَوْ تَمْيِيزٌ لَوْ نَكْرَةٌ أَوْ مَوْصُولَةٌ أَوْ مَوْصُوفَةٌ بِجُمْلَةٍ أَسْمِيَةٍ
حُذِفَ صَدْرُهَا فَمَا بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ وَاعْلَمْ أَنَّ لَا سِيَمَا
لَا خَرَجَ مَا بَعْدَهُ عِمَاقِلُهُ مِنْ حَيْثُ أَوَّلُوهُ بِالْحُكْمِ الْمُنْقَدِمِ فَمِنْ ثَمَّةٍ
جَعَلَهُ بَعْضُهُمْ لِلِاسْتِثْنَاءِ الْمُنْصَلِّ وَبَعْضُهُمْ لِلْمَنْقَطَعِ وَبَعْضُهُمْ
لَمْ يَجْعَلْهُ لِلِاسْتِثْنَاءِ أَصْلًا فَافْهَمْ ذَلِكَ (أَصُولُ الْأَمَامِ) وَالْقُرْمُ
الْهَامُ (فَخَرَّ الْأَسْلَامُ) أَبِي الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَزْدِيُّ وَلَيْسَ
الْمُرَادُ بِهِ مَحْصُولُ الْأَمَامِ فَخَرَّ الدِّينَ الرَّازِي كَمَا لَا يَخْفَى (قَالَعَةً)
صَخْرَةٌ عَظِيمَةٌ (فِي بَيَانِ الْأَصُولِ) صَحْرَانِهَا وَفَضَائِلُهَا وَلَعَلَّ
الْكَلَامَ مِنَ التَّشْبِيهِ التَّمَثِيلِ (لَا وَرَعَ) بِمَحْرُكَةِ الصَّغِيرِ الضَّعِيفِ
الَّذِي لَا غِنَاءَ عِنْدَهُ وَهَهُنَا نَظَرٌ وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ لَا سِيَمَا مُتَعَلِّقٌ
بِقَوْلِهِ كُلٌّ مِنْهَا يَشْفَى وَيَسْقَى فَافْهَمْ أَوَّلِيَّةَ أَصُولِ فَخَرِّ الْأَسْلَامِ

يُشِيرُ بِتَشْبِيهِ الْجَاهِلِ لِلرُّضِّ وَكَوْنِ الْعَبْرِ
فِيهَا هَرَاءً فَكَوْنُ الْعَلَّةِ اسْتِثْنَاءً مَضْرُومَةً
وَقَوْلُهُ سَبْنَى زَيْجٌ أَلَا أَنْ تَرْتَضِي أَيْضًا
اسْتِثْنَاءً نَبِيَّةً عَنْ مَعْنَى بَعْضٍ جَمْعُ الْهَمْزِ
فِي الْعِلْمِ وَالشَّيْءِ

فِي الْكَلَامِ اسْتِثْنَاءُ زَيْنٍ مَضْرُومٌ بِتَشْبِيهِ
الْجَاهِلِ بِدَفْنِ الْعَلَّةِ وَالْعَالِمِ الْغَيْرِ الْكَامِلِ
بِطَوَّلِ الْمَثَلِ شَبَّ الْعَالِمِ الْغَيْرِ الْكَامِلِ
فَكَانَ الْمَثَلُ مَضْرُومًا إِلَى تَمْيِيزِ الْمَطْلُوقِ
أَلَا أَنْ تَرْتَضِي أَيْضًا اسْتِثْنَاءً نَبِيَّةً
عَنْ يَجْمَعُ بَعْدَ الْمَضْرُومَةِ فِي الْأَكْمَالِ وَالِاسْتِثْنَاءِ

شَبَّ عَلَمُ الْأَصُولِ بِإِغْنَاءِهِ وَأَصُولُ الْإِدْرَاقِ
بِالصَّحْوَةِ الْعَظِيمَةِ الْمَوْصُوفَةِ فِي الصَّحْرَاءِ
الْمُنْقَدِرَةِ خَرَجَتْ
شَبَّ الْهَيْئَةِ الْمَرْكَبَةِ مِنَ الْأَصُولِ وَالْإِدْرَاقِ
بِالْهَيْئَةِ الْمَأْخُذَةِ مِنَ الصَّخْرِ وَالْفَضَاءِ
فِي الصَّغِيرَةِ مَطْلُوقًا بِطَرِيقِ التَّمَثِيلِ
لَا الْأَسْمَاءَ

قَوْلُهُ بِمَحْرُكَةِ الصَّغِيرِ أَيْ لَا وَرَعَ
عَلَى قَوْلِهِ وَفَرَّاهُ هَبْنِ الْحَصُولِ صِفَةً
وَرَعَ هَكَذَا يُقَالُ عَنْ الْحَصُولِ وَمَا أَفَالَهُ
لِكُلِّ شَيْءٍ بِخِلَافِهِ وَفِي بَعْضِ نَسَخِ
الطَّرِيقِ مَحْرُكَةُ الصَّغِيرِ أَيْ

تَعْظِماً لَهَا أَوْ دَارِ السَّلَامَةِ
الْمُرَادُ بِهِ مَحْصُولُ الْأَمَامِ
مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ كُلٌّ مِنْهَا يَشْفَى وَيَسْقَى

أَنَّ تِلْكَ الْكُتُبُ
مَكْنَزٌ مِنَ الْخَفَائِزِ
الْمَكْنَزُ الْمَكْنُونُ
الْجَمْعُ الْمَكْنُونُ
وَالْكَاتِبُ يَكْتُبُ
أَنْ جَعَلَ أَنْ
جَعَلَ مَا مَوْصُوفٌ

سَيَمٌ وَهَذَا مِنْ مَسَائِدِ

١٥
الى سعيدان العصور
لابنهم ولا يعسده
سرعاً

١ اشار الى انه اذا حمل الحباء معه
 للقسم فالربع والحق هو قوله تعالى ولا
 اطعموه من انكم تشرون للقسام
 للقسم المقدور فقط بل انما للقسم فقط
 ولا يجوز ان يمس بها يكون واحد الكافيه ولو سلم
 كما يسبوا لحوال فالحكمه بها الزاف
 ان حبس واحد حبس ما قاله عبد الواف
 اسعد اوله من طرد اخر
 حيث قاله ان موته ان لا لا
 هـ بوا محذور ان محذورنا يجوز
 ذاك ان محذورنا
 انصاح الحشر والربع
 ٢ جئت في السوء في اوصى السوء والبال
 وكونه صلب العبد فكان صلبه بمنه
 ولا يحسن ان يحتاج في كذا العبد الى الحار
 والناظره بالامكان
 ٣ انما لم يمتنعك من الاوصاف والملاذبه
 انما لم يمتنعك وعبرها من المعاني وعلا سبوت
 على الاوصاف والامتناع
 ٤ انما لم يمتنعك من الاوصاف والملاذبه
 على كذا رساله الاسئله للحادى واسقطه
 ٥ يجعلك
 ٦ اعلم ان جميع من ركب شجرة والدلالة
 على اوصاف المعصيه والاعضاء من المعصيه
 فان تحصل ذلك كالاثناء من المعصيه
 خصوصية رائده بهي صله عدهم ذلك
 ويحكمها ذلك الاوصاف والامتناع
 على خصوصية كذا غير ذلك على صاحبته
 انحصار صله الى غير ذلك وهي ما يدل على صاحبته
 والاستفاده من الاوصاف والملاذبه
 هي اداء المصاحبة بالاحسن
 اداء المعصيه بالاحسن

(اذ هو رائق) أى كل ما شاء فى حصب ^{كثرة المعنى} وسعة أو أكل رعداً بتره
 يعنى أنه يصيد كثيراً ويأكل بشره ويبقى طرائح ^{بمدرج} قباله القائي
 وأشار بالبيت الى معنى ما قيل ^{منه} كترك الاول للآخر واصفاً ^{بمدرج} بحور
 كلجين الماء (قد استهلونى) أى جعلنى داهوى واستياق كذا
 الحاشية واصفاً (مكونات ومجزيات) كجود قطيعه ^{بمدرج} بدان البس الى الموصوف
 (واستهامى) يقال قلب مستهام أى هامة ودائب بن العتق
 كما فى الحاشية وانما لم يكن غير الجمع والترتب سبباً الى الشعور
 بالضمائر المكنونة والسرائر المحجوبة ^{بمدرج} ورسوى القدر والتهذيب
 دليلاً عليهما لأن ^{بمدرج} النضيف ما ليس فى المطالعة والتدريس
 من الدقة والاهتمام كما لا يخفى على اولى الافهام والعبارة
 الصحيحة انبقة النظام رقيقة ^{بمدرج} الانظام اذ فيها ضمير يرجع
 الى العجالة والمجلة ومعنى الترقى ظاهراد المجلة وهى الصحيحة
 التى فيها الحكمة اعلى من العجالة وهى اللين الذى يحمله الراعى
 فى الرعى ويتعجل به الى اهله (والذين) الداب والعادة وكذا
 الديان كذا فى الحاشية وكذا ^{بمدرج} الهجر والهجرا (والترهات)
 بضم التاء الصوقانية المثات وتشديد الراء المهملة المفتوحة
 جمع ترهة كقتره والمراد بهما الطريقان الصغار المنشعبة من الجادة
 (واما طلة اللتام) أى زالة النقاب وظهرا فى مقحم ^{بمدرج} (سهماً)
 بضم السين قليل النوم (سهمرة) كقودرة عديم النوم (والارتياح)

الرينة عنى السعة والمخض طرأ اكل
 وقوله نثره مقعولة
 يعنى اكل بفسده وبذلك الآخر كقول البصير
 كبراً
 وانما الخن يظهر بالرجوع الى ما ذكره من
 الفتح والفرق بين طريقين بخاده وبطوبى

لان اضافة الالبقة الى النظام وكذا
 اضافة الرينة الى الانظام اضافة
 لفظة من قبل الحسن الوجه اضافة
 انبة نظامها ورينة انظامها اصلها
 العائد الى المحلة والمجالة فلما اضيف
 الالبقة الى النظام استمر الضمير
 المنزوع الى الالف واللام والضمير
 وكذا الرينة مع الالف واللام والضمير
 فكيف يصح استنار الالف واللام والضمير
 فالضمير انما هو الالف واللام والضمير
 ليعلم ان استنار الالف واللام والضمير
 بسنوى فيه الذكر وبجواب الالف واللام والضمير
 لا يكون الالف واللام والضمير
 له بعد الالف واللام والضمير
 وانما الالف واللام والضمير
 والالحالة عبارة عن الحال المذكور

لان ملها عنى الوسط فيصير لفظ
 بين موداه وانما زاده الشارح للخبير
 واطهرها

انما كثرته
 القلوب اذ
 كانت الاحياء
 لا تفتجها

والسحرة والمسدور
بعضهما بعضا
عقلا فلا بد من
السلطان

۹
مکتوب مجموعہ
لکھنے آئی علیہ
کدی علیہ

٢
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

١٤
وجه الصدر
الصلوة الصا
حديثاً على ذلك
الى

۱۵
ای اصول الحرف
فی صمم الحکل
قلبا مططور
لحصول امار

(على الطرق المتعارفة) عندهم ^{منهم} من الحملة الفعيلة او الاسمية
(استعاراً بالوفيقين) حديثي الابتداء والتخسيد المتعارضين
ظاهر لان الاسماء باحد الامرين يერთ الابتداء بالآخر
(والسأل) الحال والذات، وامره وبال اي تريف بهمة به
والسأل ايضا الفل كإن الامر ملك فالتصاحبه لا اسماء له
وقد يقال منه الامر دى فل على الاستتار له ملكية وفي
هذا الوصف اعني دى مال فائدتان تطعم اسم الله تعالى حسب
يدلته في الامور المعقدة بها دور عدسها والنسب على الناس
و محشرات الامور كما ذكر. التريف بالعلامة قدس سره في شرح
الكشاف (قوله ووجهه) أي وجهه لا شيارا ^{منهم} بالوفيق
(قوله والنسوة) زيادة حسية ولا يحتاج اليها فيما هو صمد
قدير (قوله لا يوجد يدور سي) أي دور لا يرتوي من التسمية
والتخسيد والتصلة بلعه في التسمية التي لا تحقق ولا يتم
محت يتنص وينتهي وهو لا يبا وان يحصل الانشاء بكل واحد
من التسمية والتخسيد في ان الوفيق ودعايره الحركة من مد
معين الى منهي معبر فادها لا يوجد فذا تم فل الوصول
الى المنهي مع تنوت الحركة للجسم في كل جزء من اجزاء المسافة
(فليتأمل انتهى) لعل وجه التأمل ان الاشعارا بالوفيق
بهذا الوجه لا يختص بصفة الحال في التخسيد بل تمنى

مقالہ

[illegible]

فصل اول در بیان احوال و حال

[illegible][illegible]

لأنه موصوف باللازمة من الماء لا
وبذلك الماء مضاف إليها
نصف من الماء لا يدرى
كون النمل معى موصوف
حوا عاقل من قوله
مقدرا له كون الطرف المستقيم
على هذه السد النمل دور
المهورا حات نقول وليس التنبؤ

[illegible][illegible]

١٤
الحمد لله الذي جعل العلم
مقاماً شاملاً للعلماء
والعلماء

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

اے اہل اسلام کہ
حق الحق کہو
سچ سچ کہو
میں نے سچ کہا، دعا ہے
حق الحق کہو

١٦
على النسخة التي
وجدت عند
المحشي الطبري

بالتسوية حاصل بتقدير احدهما على الآخر ولو بلا عطف (قوله
 للتخفيف) ^{اولان} ذاته مبهم لا يدرك كنهه فآثر الموصول ليناسب
 اللفظ معناه كذا في الحاشية وهذا وجه لفظي وما في الاصل
 معنوي فلا تغفل (قوله من الشئ) ^{مثيرا} الى جواز الاشتقاق
 من الاسم غير المصدر (قوله وفي الاساس) بيان لمعنى آخر وكل
 منهما مناسب للمقام (قوله وضع الهي) ^{اي احكام وضعها}
 الاله تعالى على ان الوضع بمعنى الموضوع (قوله بالذات) الظاهر
 انه متعلق بقوله خير وقد ربط الشريف العلامة قدس سره
 في حاشية مختصر اصول ابن الحاجب بالسائق على معنى ان سوفه
 بالذات لانه ما وضع الا لذلك وهذا التعريف يتناول الاصول
 والفروع فاضافتها اليه ^{اي لبيان} اضافة الجزئية الى الكل على الوجه الاول
 (قوله للعقائد الكلامية) ^{اي العقائد التي تثبت} وتصح بعلم الكلام
 (قوله او القواعد الكلية) وصف القواعد بالكلية نظرا الى ما تحتها
 فان مسائل اصول الفقه كقولنا الامر للوجوب قواعد يندرج
 تحتها قضايا كلية كقولنا الصلوة واجبة هي المسائل الفقهية
 المنطوية على الجزئيات كقولنا صلوة زيد واجبة وصلوة عمرو
 واجبة الى غير ذلك ومنه يعلم وجه وصف الاحكام بالجزئية
 فاعرف (قوله من الاحكام الفرعية) بيان لما على الوجه الثالثة
 (قوله متعلق بايد) فقط اوبه ويشد فتشيد القواعد بالكتاب

ليس قبل ان فتلك العاطفة احتمالاً
 حاملاً لا متاخلة وإخلاله بالنسبة
 اقوى من ذكر العاطف يمكن ان يقال ان
 احتمال التماثل مع وجود التعارف بعيد
 تدبير
 الاشتقاق من الاسم في المصدر
 في أي الاخذ لا فرق بين
 على الاشتقاق العرفي
 الرشيد

٢
فان قيل لا يجوز
المؤمنين الا اشتقاق المعنى
قال بيان المعنى الاول
واحد فان قيل لا كان
من الشرائع بمعنى
قول آي حكمه
انما

والله اعلم
بما ليس من فعله
عليه السلام
فانما ان النفس
الطاهرة من الشوائب
فهي التي لا يخفى
الروحانيات
الاصولية
عنه

وهو التفسير الأول في قوله والادلة الأحكام
العقائد الكلامية النطقية على الجوانب الحسية

الدين القواعد الفقهية
أو القواعد الشرعية
الخبرية النسخة
هذه النسخة
القواعد الفقهية
القواعد الشرعية
القواعد الخبرية

الحكمة المنطوية من الأحكام الظاهرة

١٦ فان قيل يوزن مع ما قبله
بغيره شيئا آخر فيجب بعضها بعضا
بما بعضه كما في بعض من القواعد

از آلفا تا لامبدا

في الطرق المتعارفة عندهم ففطن^ت (قوله اذ لا وجود للمقيد)
 يعني من حيث انه مقيد (قوله لكنه قدم التسمية) على التخميد
 وان لم يفت بالعكس الاشعار بالنوفيق (قوله صورة) فائدة
 ظه وهى انه لا نقدي حقيقة ولكن في الذكر فقط (قوله على
 الآنى) وهو الحقيقى (قوله باق بعد) اى بعد اثار هذه الطريقة
 (قوله والجمع ممكن) الواو للحال اى ان المعارض باق والحال
 ان الجمع ممكن (بان يحمل) آه فحمل الابتداء على الحقيقى
 في البسملة وعلى الاضافى في الحمد له (فأسى بالكتاب آه) هذا
 والحق ان قوله لان المعارض الى قوله فأسى مستغنى عنه وان
 يكفى ان يقال قدم التسمية للتأسى بالكتاب والعمل بالاجماع
 كما لا يخفى على من انصف ونجب النزاع (قوله الوارد) وقوله
 المنعقد دفع لما يتوهم من انها على الطريقة المتعارفة في الحمد
 فلا تأسى ولا عمل ووجه الدفع ان التأسى والعمل انما هو
 في التقديم واما العدول في الحمد الى هذه الطريقة فلما عرفت
 (قوله وترك العاطف) في الحمد كما لم يترك في الصلوة (قوله
 لا لبانه) اى انباء العاطف عن التبعة اى تبعية المعطوف
 للمعطوف عليه (المخلة بالتسوية) التى روعيت بين الحمد والتسمية
 فان الحديث ورد فيها على طرز واحد بلا تفاوت فينبغى ان
 يورد في الامثال متساوين بقدر الامكان فلا يرد ان الاخلاص

لما اخبر عن الجملة علم ان المراد
 لا ابتداء في حديث الحمد هو الابتداء العرفي
 لما لم يفرض كوجه الاشعار صاحب الكلام
 قوله ففطن ان الابداء بطرق متعارفة وان
 فاد الاشعار بالتزوين لكنت ليس اقوى وان
 به مشعر بطرق متعارفة انما هو بمقدور
 بس بطرق على التخميد وان الفهم من التقديم
 بطرق غير متعارفة انما هو بالحال والاشعار
 باللفظ اقوى من الاشعار باللفظ والتقديم
 وان في الطرق المتعارفة ينفذ التسوية بالحمد
 والبسملة مع انها مقصورة
 سوق لولا ان يقال من انه لو قدم الحمد
 على التسمية فحصل الاشعار بالنوفيق
 احاط بقوله لكنه آه هذا السؤال وكما
 عبادة في قوله لكنه آه فمضى في قوله
 ان قوله لكنه آه فمضى في قوله
 ما يقال ان حمل الابتداء في جملتين على
 التزمى خلاف الظاهر في المحدثين على
 الاصل فقولون واما اذا حمل على الاصل
 فلا ينافى التزوين احاط بقوله لكنه
 قدم آه اشارة الى التوفيق لانهما
 عبادة والاخر باشارة
 لان سوق الكلام لم يكن لربما ان يورد
 التسمية على التخميد مودة فان يانه لما كان
 مرفوعة على ذلك اوردته بالاستتغناء
 العبادة على هذا ان يقال بهذا الاستغناء
 بينهما الابداء المذكور مع جوابه لما ذكره
 من التزوين
 بحاجتهم ان مستغنى عنه نظرا الى الفرق
 واما بالنظر الى كونه جوابا عما ليس له
 السباق على الجواب عن السؤال
 بالاشارة فلا استغناء كما لا يخفى
 وانما راد ايضا من ان يقال ان من سليمان
 وانه سمى الله الرحمن الرحيم اذ هو ليس
 من الكتاب الوارد بتقديم البسملة
 والاجماع المنقذ بل هو كناية عن
 سليمان عليه السلام الى بلقيس

لا يرد ان
 لما ذكره ان
 الدليل على عدم
 لان يجوز ان
 وبالكسب جاب
 بعد ما بيناه
 لا يرد ان
 من قبل المشهور
 بخلاف حديث
 المشهور فان
 ليس هو
 حتى انكره فبعضهم
 نقده

لا يرد ان
 لما ذكره ان
 الدليل على عدم
 لان يجوز ان
 وبالكسب جاب
 بعد ما بيناه
 لا يرد ان
 من قبل المشهور
 بخلاف حديث
 المشهور فان
 ليس هو
 حتى انكره فبعضهم
 نقده

انه منها وعلم ايضاً كل ما يرد عليه ما ليس منها انه ليس منها
 (قوله يحصل تعريفه وموضوعه) صريح في ان التعريف من جهة
 الوحدة كالموضوع ولا ينافيه كون التعريف قد يؤخذ من جهة
 الوحدة على ما تقرر (قوله عن سائر المطالب) تنازع فيه يتان
 أولاً وثانياً (قوله والعوارض الذاتية) اللاحقة للموضوع لذاته
 اولاً يساويه وهي المحولات (قوله وان جاز اسناد التميز) أي
 تميز العلم (اليها) بناء على ان الموضوع بمنزلة المادة وهي
 مأخذ الجنس والاعراض بمنزلة الصورة وهي مأخذ الفصل
 الذي به كمال التميز كذا في الحاشية ويفهم منه اولوية اسناد
 التميز الى العوارض من اسناده الى الموضوع خلاف ما يفهم
 من قوله ايضاً أي كما جاز اسناده الى الموضوع والتعريف
 (لكنه) أي الموضوع (اخير عليهما) أي على العوارض الذاتية التي
 هي المحولات (ههنا) أي في هذا المختصر لانه أي الموضوع
 يعني التميز به المشهور دونها عند الجمهور لانه الاصل الذي
 لا بد من اعتباره في جهة الوحدة وأما العوارض فهي صفات
 مطلوبة لذوات الموضوعات (قوله وما تعين لفائدة) اراد
 تعيين الموضوع والفائدة في قرن واحد في اول الكلام يشعر
 بتقاربهما فحين ذكر حال تعيين الموضوع وأنه لضبط المسائل
 كأنه مظنة ان يقع في ذهن السامع ان حال تعيين الفائدة
 كان نسخاً

لأن الفصل الأول من كتاب
 مسأله ان الموضوع الأول من كتاب
 اجالا بان الموضوع الأول من كتاب
 الذاتية له وهي موضوعات متباعدة
 كان يقال ان كتاب الحكم القطعي
 والكتاب العام انما
 الخاص بكتاب الحكم

من هذه النعمان يقولون تميز العلم
 بتميز الموضوعات واحداً واشياء متباينة
 عن احدها لا يتصور ان يقع التميز
 انما لا يتصور ولا ينافيها بتميزه ولا به
 الى ما يصحها بالجوهر على انفسها
 لمؤخات لا تتمايز بالجوهر على انفسها
 علمية فان قلت بل سائر ما هو
 من المسائل فان قلت بل سائر ما هو
 العلم هو العلم في العلوم نسبة الحقائق
 تشبيهاً لبيان الحق في العلوم نسبة الحقائق
 الى الموضوعات وبيان ان الحقائق تنسب
 الى الموضوعات

نقطة قياس هذا تعيين الفائدة في جهة
 الطالب به ان يسمي ليس عتياً وكل شيء
 شأنه كذا يلحق ان يذكر في المقدمة ينبغي
 فتعين لفائدة يلحق ان يذكر في المقدمة
 أي في العلم وهو قوله لئلا يسمي السامع
 وان علم القصة لكن يزداد ماداً اهتافاً
 ذلك العلة

ولا
 ان
 من

بميز
 ان
 نسخاً

قربة من هذه ويتردد في انهما اذا فاورد كلمة اما التفصيل
 لجمل الواقع في ذهنه ولا زالة تردده (قوله فيلجزم اي
 وليزداد جده فيه ولما اقضى المقام نقل عنه في الحاشية
 فان المقام مقام التعليم وتميز العلم المشروع فيه للطالب
 لا تميزه في نفسه عن غيره انتهى واقول لا يخفى ان التعريف
 الذي يذكره ههنا مأخوذ من جهة الوحدة الذاتية التي هي
 الموضوع فلعلم المقضى تقديم الثاني فذكر (قوله قدمه فقال
 اي راد تقديمه فقال والفاء عطف للفصل على الجمل
 (قوله اصول الفقه اه) يعني ان لفظ اصول الفقه موضوع بازاء
 هذا المفهوم الكلي الاجمالي فهو حد اسمي له فلا يرد ان هذا
 المفهوم لازم حقيقة العلم وهي المسائل فيكون رسماً وقذاً
 في قوله هذه مقدمة في تبين حد العلم بانه حد على انه قد يطلق
 الحد ويراد به المعرف الجامع للمانع فيجوز ان يكون ذلك كذلك
 ويؤيده تعبيره بالتعريف في قوله يحصل بتعريفه فلا تغفل
 (قوله وهو لقب) اللقب علم يشعر بمفهومه الاصل بمدح او ذم
 (قوله لهذا العلم) المشار اليه بهذا كلى له افراد متعددة اذ القائم
 منه يزيد غير القائم بعمر وشخصاً فاصول الفقه علم جنس له
 فان قلت علام الاجناس فثبت لضرورة دعيت اليه فهي
 ههنا ما هي احب بانه لما احتيج الى نقل هذا اللفظ عن معناه

وجه التدبر اشارة الى الجواب على ذكر كلمة
 الوحدة الذاتية مأخوذ من التعريف واد
 كان يقتضي تقديم الموضوع كذا اقتضاه
 التقديم بطريق الاساكه لكونه اصلاً فانه
 ان التقديم الاول لا يقتضيه المقام ولا مثله
 فيه ويكن ان يقال في وجه تقديمه على
 تقديم الاول غير ما بينت لخص في خاتمة
 مع عدم ورود السؤال بتقديم الثاني
 وهو انما يقتضي المقام تقدم الاول لان
 التعريفات من قبيل التصور والموضوع
 من قبل التصديق لان عباد عن تصديق
 موضوعي موضوع ولا مثله ان التصور
 مقدم على التصديق ولا مثله ان التصور
 هو الموضوع لان التعريف وان كان مبادياً
 للموضوع لكنه كونه من جنس التصور
 مقدم على جنس التصديق. فغير
 مدار التمسك كونه هذا المفهوم حداً
 يوقف على السماع من واضع هذا الفن
 لهذا المفهوم في ان علم هذا الاطلاق
 من وضع هذا الفن
 اعني بناءً على العمل لا دلالة لمعناه
 العمل على المدح والذم املاً فلهذا
 قال يضر ولم يقل يدل عقدير
 قول اعلام الاجناس اه انما قال انما
 في اسماً يعنى لغير المتصرف يعني ان اسماً
 وقالوا انها من اعلام الاجناس العلمية
 العلنية فعني ذلك المقام كان الضرورة
 التي دعيت للاحكام الاجناس ليعلم كونه
 غير متصرف فغير ضرورة

لا بد من ذكر في الاول
 والاصول على الاثر

لا بد من ذكر في الاول
 لا بد من ذكر في الاول

لا بد من ذكر في الاول
 لا بد من ذكر في الاول

لا بد من ذكر في الاول
 لا بد من ذكر في الاول

لا بد من ذكر في الاول
 لا بد من ذكر في الاول

لا بد من ذكر في الاول
 لا بد من ذكر في الاول

بأن مرس الخواجه - التي قالوا في
 طه لا عماد في ضمن الفرس
 لا يرا الحجاد الذي في ضمن الفرس
 ووجه عدم الجريان في ضمن الفرس
 منج لا شيء من الناس ان عماد
 نسبي لا يجوز في العلم من عماد
 بعضا فاستدفعه انه على تقدير
 التي في ضمن الخوار فيكون الامام
 وماذا بان الامام
 اوله بطر
 السطر
 كون الشيء بحيث ينفذ العلم عند
 لان الدليل هو من الدلالة وهي
 بالفضل

ولا يرد الصبي لأنه مكلف في بعض الصور ببعض الامور
ثم الاحكام الثلاثة الاول يعتبر فيها المقاصد الاخرية وفيما
بعدها المقاصد الدنيوية وقوله وانواع الخطاب الوضعي عطف
على المذكورات التي هي انواع الخطاب التكليفي (فلا يبعد وزنه)
الصواب تبديل الوجوب والحكمة بالاييجاب والتحرير فانه
اقوله قيد الوضع بلاضافة اقوله فادرج الخطاب الوضعي
المراد بالخطاب الوضعي ههنا غير المراد به في قوله سابقا وانواع
الخطاب الوضعي فتبصر (قوله وبعضهم جعل الاقتضاء) والتحيز
(اعلم من الصريح) والضمي (فادرجه) أي الخطاب الوضعي
في الحكم (بهذا الاعتبار) فان الخطاب الوضعي يرجع الى الاقتضاء
والتحيز اذ معنى جعل الزنا سببا للجد هو ايجاب الجلد عند الزنا
وجعل الطهارة شرطا لصحة الصلوة وجوبها في الصلوة
او حرمة الصلوة بدونها وجعل صحة البيع شرطا لتمليك المبيع
هو اباحة الانتفاع بالمبيع عندها وتحريمه بدونها وقد رجع
الى الاقتضاء والتحيز (قوله) فخلاص اليهود والمنعاري
من حمل الفاظ التعاريف على معانيها المتبادرة وقد يقال
انه امعان النظر كما دراج احوال الترجيح والاجتهاد تحت
احوال الادلة والاحكام كما فعله هذا الشارح فيما سلف
فلذكر (قوله) وليس مستقيم كما تقرر في الكتب الميزانية فيه
في قولنا او استنبأ الاحكام منها لما سجد

بعض وجوب
بما لم يكره
تستعمل
بعض هذا الشارح
تتم هذا الشارح
لوجوب اربعة

وضع حكم
اشبه حكم
ليلاً او مائناً
بما او شرطاً
اما سيجي في المتن

ان الايجاب والتحيز
ضمة لثبات
ان الوجوب
لحرمة الاذنة
سوج

ان المراد بالخطاب
وضعي ههنا
م لانه مثل
لمحة والنسار

سكاداء المحققين المأثمين الى الله
وصحة اساده والصلوات على
مال خلو له وقال الشارح
لأنه لا يصح كماله الا بالخطاب
لأنه لا يصح كماله الا بالخطاب
وكانت هنا ولي

ان قوله ان الخطاب
مقيد بان لا يكون
الحكم اذ استدل ان
والاحكام مقيد بالاييجاب

وزيد المسائل ان
نوعان الخطاب
انواع الخطاب
انواع الخطاب
انواع الخطاب

انواع الخطاب
انواع الخطاب
انواع الخطاب
انواع الخطاب

انواع الخطاب
انواع الخطاب
انواع الخطاب
انواع الخطاب

انواع الخطاب
انواع الخطاب
انواع الخطاب
انواع الخطاب

انواع الخطاب
انواع الخطاب
انواع الخطاب
انواع الخطاب

قيد به المطلوب لاخراج القول الشارح ولم يقيد به بالعلم والظن
 فيتناول التعريف القطعي والظني من الأدلة ورتبما يقال الى
 العلم بمطخبري فلا يتناول الظني (قوله وهو) اي النظر فيه
 (قوله كالعالم للصانع) فانه اذا نظر في حواله بان يقال للعالم
 حادث وكل حادث له صانع توصل به الى ان العالم له صانع وهذا
 التعريف كما يصدق على المفرد والمقدمات التي بحث اذا رتب
 ادب يصدق على المقدمات المرتبة وحدها مع قطع النظر عن
 الترتيب اذ يمكن النظر فيها والنوصل اليه واما المقدمات
 المرتبة المأخوذة مع الترتيب التي اعتبرها المنطقيون دليلاً
 ولم يطلقوها الا عليها فلا يخفاء في استحالة النظر فيها فلا يتناولها
 هذا التعريف فاعرف (قوله مطلقاً) وهي احوال الادلة السمعية
 او عند التعارض وهي احوال الترجيح (قوله او باعتبار استنباط
 الاحكام منها) وهي احوال الاجتهاد فاحوال الترجيح والاجتهاد
 راجعة بالحقيقة الى احوال الادلة السمعية بهذا الطريق
 وهو التحقيق الذي سلك الشريف العلامة قدس سره في حاشية
 شرح اصول ابن الحاجب (قوله وبالأدلة المفصلة جزئيات آه)
 المق بيان شمول الادلة لتلك الجزئيات ايضاً لا قصر المراد بها
 عليها فلا تغفل ثم فيه اشارة الى تقييد الادلة في التعريف بالمفصلة
 (قوله بافعال العباد) اي المكفين على ما يأتي في المقصد الثاني

انما ان الترتيب والهيئة جزء من الدليل
 ينفصل عن هذا المبدأ فيكون الدليل في تعريف
 انما هو انما اخذوا قيد الدلالة في تعريف
 اشارة عن الدليل لانهم لم يعتبروا اللزوم
 في الدليل كالمستطوف

لكن ما ذكره الشرف العلامة من بناء على ان
 موضع العلم هو الادلة السمعية فقط
 وباقى الاجتهاد من بحث الاحكام والاجتهاد
 والترجيح راجعة اليها وبخلاف الترجيح
 ان الموضع هو الادلة السمعية والاحكام
 فيلزم منه ارجاع احوال الاجتهاد والاحكام
 الى بحث الادلة والاحكام والظاهر ان
 مطلقاً على قوله باعتبار دلالة الادلة
 اذ يبرر

انما ان الترتيب والهيئة جزء من الدليل
 ينفصل عن هذا المبدأ فيكون الدليل في تعريف
 انما هو انما اخذوا قيد الدلالة في تعريف
 اشارة عن الدليل لانهم لم يعتبروا اللزوم
 في الدليل كالمستطوف
 لكن ما ذكره الشرف العلامة من بناء على ان
 موضع العلم هو الادلة السمعية فقط
 وباقى الاجتهاد من بحث الاحكام والاجتهاد
 والترجيح راجعة اليها وبخلاف الترجيح
 ان الموضع هو الادلة السمعية والاحكام
 فيلزم منه ارجاع احوال الاجتهاد والاحكام
 الى بحث الادلة والاحكام والظاهر ان
 مطلقاً على قوله باعتبار دلالة الادلة
 اذ يبرر

فانه كان عالماً عاملاً ورعاً راهداً عادلاً نقيماً اماماً من الملوك
الشرعية مرجعاً لنشر الله تعالى له ^{في} اذ ذكر المنسرف في الآفاق ولعلم
الذي طين الارض والاحد بدمه وفضله والروح الى قوله
ووسعه وان ذلك بولم يكن الله تعالى فيه متبرحماً روصاً المهي
ما وفقه الله تعالى لما جمع شطري اهل الاسلام او ما يتبادر على
نظائره وان لم يرايه وودعه والاحد بمولاه الى يوم امهنا
ما يقارب رهنائه وحمد بن سعة وفي هذا ادل دليل على صحة
مدحه وعقدته منا قوله وكأنه اراد اورد كلمة كاد لما
لا يحصى قوله وهي اى المعرفة الخاصة اذ اراك الجبهات
هذا هو معنى المعرفة وخصوصها كونهما ناتياً عن دليل
واعترض عليه بان هذا القيد مما لا دلالة للفظ عليه ولا اطلاق
واجب بان مدحه من عدم اطلاقه للمعرفة على اعتقاد المقلد
قوله اعني ان سبب المعرفة قوله نفرية تعلقها دفع
لحل استعمال الجاز في الحد قوله فان العادة نفير لدلالة
الفرية على الموق وتوirlها قوله لا ينافيها ذلك جواب سؤال
مقدر تقريره انه ان حمل المتعلقات على العموم لا ينعكس
التعريف لخروج بعض الفقهاء عن تعريف لفظه ومعرفة
عن تعريف الفقه لشوت لا ادرى منهم وتقرير الجواب
ان عدم المعرفة بالفعل لا يجب ان يكون لعدم الملكة

فانه كان عالماً عاملاً ورعاً راهداً عادلاً نقيماً اماماً من الملوك
الشرعية مرجعاً لنشر الله تعالى له في اذ ذكر المنسرف في الآفاق ولعلم
الذي طين الارض والاحد بدمه وفضله والروح الى قوله
ووسعه وان ذلك بولم يكن الله تعالى فيه متبرحماً روصاً المهي
ما وفقه الله تعالى لما جمع شطري اهل الاسلام او ما يتبادر على
نظائره وان لم يرايه وودعه والاحد بمولاه الى يوم امهنا
ما يقارب رهنائه وحمد بن سعة وفي هذا ادل دليل على صحة
مدحه وعقدته منا قوله وكأنه اراد اورد كلمة كاد لما
لا يحصى قوله وهي اى المعرفة الخاصة اذ اراك الجبهات
هذا هو معنى المعرفة وخصوصها كونهما ناتياً عن دليل
واعترض عليه بان هذا القيد مما لا دلالة للفظ عليه ولا اطلاق
واجب بان مدحه من عدم اطلاقه للمعرفة على اعتقاد المقلد
قوله اعني ان سبب المعرفة قوله نفرية تعلقها دفع
لحل استعمال الجاز في الحد قوله فان العادة نفير لدلالة
الفرية على الموق وتوirlها قوله لا ينافيها ذلك جواب سؤال
مقدر تقريره انه ان حمل المتعلقات على العموم لا ينعكس
التعريف لخروج بعض الفقهاء عن تعريف لفظه ومعرفة
عن تعريف الفقه لشوت لا ادرى منهم وتقرير الجواب
ان عدم المعرفة بالفعل لا يجب ان يكون لعدم الملكة

المعريف هو محض من
تعريف لفظ
هو من ملكة تدرك
ماله وما يليه
تدركه

١- حيث قال المراد بالوصول هو القاعدة الكلية
 ليخرج ذلك المطلق لا يرد ما اوردته الشارح
 ٢- مع ان يصح النسخ اعزوف وقال هو صحيح
 مع القاعدة من النسخ ما لا يلزم القوم
 ٣- ويجوز ان يدعى قوله لا يشترط انه زائد لا يشترط
 بخلافه في معانيها اللغوية لا نقل فيها
 ٤- عند قوله دون قوم بالنقل كما اشار اليه
 ٥- اجمعه مع الخبر ان لا يدعى الاضافه
 عند مقتضى هذا الكلام مشهور دور
 ٦- فترتب الاصول والفقهاء ادها وان كانا
 عند الخاطين
 ٧- وحدة النقطه اشار اليه الخوارزمي
 ٨- وتقرنها لا يرد ذكره وان كان الاصل
 هذا فترتب ما لم يرد في قوله فترتب
 ٩- وتقرنها في صحت فترتب ما لم يرد
 ١٠- ويجوز ان يدعى قوله لا يشترط
 الذي ذكره لا يرد في قوله لا يشترط
 ١١- الحق لان المعنى اللغوي للاصل
 عليه غيره سواء كان معناه او معناه
 ١٢- هذا انما لا يرد في قوله لا يشترط
 ١٣- فلا نقل كما يظهر مما سبقه
 ١٤- كما لا يخفى

عطفه عن تفسير النوصل بما فيه به فلا يعمل (قوله لا يشترط)
 فيه نظير لان الاشتها رلوا قصي الترك لكان تعريفها
 والفقهاء أولى به ولان المشتهر على ما ذكره فائدة الاصل
 وتقرنها لا تعريفها فقط (قوله ما عتبر رد ذلك المسمى اي
 المشتق منه وما هو بمنزلة (قوله ففقيه مطبقا) اي عبر
 مفيد بضمه في سمي المضاف فاذا قلت دار ريدا وعلمه اها
 اختصاصها في الملكية والسكنى وفي القيام والعلم كذا والحاشية
 (قوله ادلة تختص دلالتها) فيه رابحة نقل الاصول من مناه
 اللغوي الى الادلة وياتي ان المختار عدم النقل (قوله وان اخذ القوم
 وقد قننى المص اترهم في شرح قوله حامدا لمن شيئا اصول الدين
 حت عرف الاصول اولا والدين ثانيا (قوله هذا التعريف) للفقهاء
 (سوى القيد الاخير) وهو عملا منقول عن الامام الاعظم
 والمجتهد الاقدم من اجلاء التابعين ابى حنيفة النعمان بن ثابت
 بن النعمان بن المرزبان من ابناء ملوك فارس من الاحرار قال عجل
 بن حماد بن ابى حنيفة والله ما وقع علينا رق قط ولدي جدي في سنة
 ثلاثين وذهب به ثابت الى علي بن ابى طالب وهو صغير نذبه اليه
 بالبركة فيه وفي دريته ونحن نرجوا ان يكون الله تعالى قد استجاب
 ذلك لعل فينا كفا في الجامع الاصول وفيه ايضا لو ذهبنا
 الى شرح مناقبه وفضائله لاطال لنا الخطب ولم نفصل في الغرض

١٥- حيث قال المراد بالوصول هو القاعدة الكلية
 ليخرج ذلك المطلق لا يرد ما اوردته الشارح
 ١٦- مع ان يصح النسخ اعزوف وقال هو صحيح
 مع القاعدة من النسخ ما لا يلزم القوم
 ١٧- ويجوز ان يدعى قوله لا يشترط انه زائد لا يشترط
 بخلافه في معانيها اللغوية لا نقل فيها
 ١٨- عند قوله دون قوم بالنقل كما اشار اليه
 ١٩- اجمعه مع الخبر ان لا يدعى الاضافه
 عند مقتضى هذا الكلام مشهور دور
 ٢٠- فترتب الاصول والفقهاء ادها وان كانا
 عند الخاطين
 ٢١- وحدة النقطه اشار اليه الخوارزمي
 ٢٢- وتقرنها لا يرد ذكره وان كان الاصل
 هذا فترتب ما لم يرد في قوله فترتب
 ٢٣- وتقرنها في صحت فترتب ما لم يرد
 ٢٤- ويجوز ان يدعى قوله لا يشترط
 الذي ذكره لا يرد في قوله لا يشترط
 ٢٥- الحق لان المعنى اللغوي للاصل
 عليه غيره سواء كان معناه او معناه
 ٢٦- هذا انما لا يرد في قوله لا يشترط
 ٢٧- فلا نقل كما يظهر مما سبقه
 ٢٨- كما لا يخفى

على بصيرة (قوله وهذا الواجب مطلقاً) أي غير مقيد وجوبه
 بمقتضى كونه واجباً واجباً مقيد وجوبها بملك النصاب
 (قوله وقيل) وجه التبريض أن الاعتراضات التي ورد بها أصحابنا
 على هذا التبريض وإن كان يمكن دفعها بتكفاتها تركبها
 أصحاب مالك والثاقفي لكنها تؤثر فيه منعاً وانحطاطاً عن ذكره
 لمعرف السان عنه كما لا يخفى (قوله كالجنس) تعريض بصدور
 الشريعة وقد مر وجهه (قوله النسبة الحكيمة) هي نسبة المحبون
 إلى الموضوع بالرتب أو بالألواقع وهذه النسبة من حيث يتعلق
 بها الإدراك بدون الأذعان نسبة حكمية ومع الأذعان حكم
 (قوله رالعهما) يعني مع الأذعان (نصديق) وهي بهذا
 الاعتبار من المسلمات التصديقية (قوله خرج به الأحكام)
 أي العلم بالأحكام العقلية كالحكم بالتماثل أي بان هذا
 مماثل لذلك والاختلاف أي بان هذا يخالف لذلك (والعلم
 بالأحكام الحسية أي المأخوذة من الحس) (والعلم بالأحكام
 الاصطلاحية) أي المأخوذة من الاصطلاح والوضع
 (قوله وعلم المقلد) فإن المقلد وإن كان قول المقتدي دليلاً له
 لكنه ليس من تلك الأدلة المخصوصة كذا في الحاشية يريد
 تذكير ما سبق من أن إضافة المشتق وما في معناه يفيد
 الاختصاص باعتبار ذلك المعنى فهنا إضافة الأدلة

في قوله لا سند لك ادعائك فقلنا النواة
 هذا على ما لا يخفى من أن الأصل في الأحكام
 العقلية وما قبلها من النسبة مما يجب

أي لصفة الظاهر في معهود المصنف بقى
 اعتبار المشتق أو ما هو منزلة المشتق

بأنه

دبر

ناراد
بأنه

يقرب

١٠

المذكورة بل يجوز ان يكون لا ينشأ الشرط او لوجود كماله هاتين
 (قوله او لا من آخر) كمنعارض الادلة او معارضة القوة المقتضية
 او مشاكلة الحق الباطل (قوله النفس الانسانية طلقاً اي
 غير مقيد بكونها نفس العارف او نفس غيره) (قوله احكام
 ما تنفع به او تنضرر) فيه نظر لبقاء الاباحة واسطة الا
 ان تدخل في احكام ما ينفع به دنيوية وفيه تأمل (قوله بحكم
 كل ما تنفع به) الاوفق لما قبله بكل حكم ما تنفع به فبصرفه الى
 في حكم صلة تصديق وفيها دلالة (قوله ثم لما كان هذا التعريف
 المنقول عن الامام رحمه الله تعالى للفقهاء) (مننا ولا للاعتقاديت)
 فيه مسامحة والمراد منا ولا لمعرفة ما لها وما عليها من الاعتقاديت
 والوجدانيات (قوله المأخوذ في اصول الفقه) يعني وهو غير
 متناول للاعتقاديات والوجدانيات بل هو مختص بالعمليات
 (قوله اي علم الكلام) وهو ملكة تصدق بها النفس الانسانية
 بحكم كل ما تنفع به وتضرر به تصديقاً ناشئاً عن الدليل
 (قوله اراد الشمول) اي شمول تعريف الفقه (لها) اي الكلام
 والتصوف (قوله قلنا المراد آه) حاصلة ارجاع البحث في الكلام
 الى وجوب الاعتقاد بالاحكام المذكورة فيه فخر المراد بمعرفة
 الله تعالى اولاً وقر مجازي النظر ومباد الفكر ثانياً واذن بما
 ذكره حصر مقصود الكلام في معرفة الله تعالى فكيف في امرك

وجهه انه قد سبق ان السنة الاول من
 المقاميد الاخرية فالاباحة من المقاميد
 الاخرية ويمكن ان يجاب ان الاباحة
 باعتبار يدخل في احكام ما ينفع به دنيوية
 وباعتبار انها لا ينافي به يدخل في احكام
 ما تنفع به اخروية لا واسطة

وجه كونه موافقاً لان المراد ما عليها
 احكام ما لها وما عليها فالمراد ان لا
 المراد ان يدخل الحكم على الحكم بناء على كون
 المراد احكام ما لها الحكم بناء على كون
 بقوله واراد المراد

وجه التصريح ان المراد ما عليها
 الحكم وان كان اوفق من الشارح ادخله
 على لفظ ما العام تنصبها لعمومه فقبح
 فان كان لا يخرج من لفظ ما الادلة ان شاء

قوله وعلم الاخلاق وهو ملكة تصدق
 بها النفس الانسانية بحكم كل ما تنفع
 به وتضرر به وجدانياً تصديقاً ناشئاً
 عن الدليل

لما كان المراد في كلام الشارح اعني
 فبعد علمه لا يخرج الكلام والتصوف
 غير لازم لقله لجواز ان يكون الفقه
 المأخوذ في اصول الفقه بناء على كون الفقه
 بين الاصول بالتمانية الدالة على علم
 اختصاص من الفقه المأخوذ بالعمليات
 ليست ملازمة

فنيات دلها

كتاب
 في اصول الفقه
 في معرفة الله تعالى
 في معرفة الله تعالى
 في معرفة الله تعالى

في معرفة الله تعالى
 في معرفة الله تعالى
 في معرفة الله تعالى

في معرفة الله تعالى
 في معرفة الله تعالى
 في معرفة الله تعالى

في معرفة الله تعالى
 في معرفة الله تعالى
 في معرفة الله تعالى

اد الراد من النقيضها التخصيص والعموم
 من لا يوضح انارة ال توجيهه ر نسبة
 من يصب التخصيص

و توجيهه ر صايب التخصيص من اجتهاد
 على القرب والتمسك بحمل على من يقرر
 ونسبة التخصيص

ويجاء رد الشارح بقوله لا التخصيص
 على ان القرب لا احص من له موضوع
 على دون علم

توفيقه ر صايب التخصيص من اجتهاد
 اسهل الفقه ان يبنى موضوعه
 على ظهور الموضوع هذا جميعا

ينبنى عليها الفقه لكنها ليست من الاصول فان النظر فيها وظيفه
 لفقيه حيث يتكلم على ان الامر في قوله تعالى اقموا الصلوة
 الوجوب والنهي في قوله تعالى ولا تقربوا الزنا للتحريم بخلاف
 الاصول فانه يتكلم على منقضي الامر والنهي من غير نظر الى مثال
 حاصل قوله وينبغي للعقل الاوضح وينحصر بالعقل قوله
 او ما يتوقف عليه كساحت الاستثناء والنسخ والتخصيص
 والمعارضه والترجيح ونحو ذلك فانها من مبنيات الفقه ومسا
 وفيه رد على صاحب الشفيع حيث ذهب الى ان الاصول هي
 بمعنى الادلة فقط كذا في الحاشية ولعله حمل لا بناء على القرب
 وجعل ما يتوقف عليه الدليل اصل الدليل لا اصل الفقه وكل
 وجه فوجه قوله يكون منقولا والا بدخلت الادلة التفصيلية
 على ما اوضحه في الحاشية ولعله غفل عن اعتبار قيد الاجمال
 وقد اشرنا اليه سابقا فنذكر قوله عن تعريف اصول الفقه
 يعني اللقبى والاضافي قوله اعلم ان موضوع كل آه المناسب
 ترك لفظ كل لان المقام مقام تعريف ماهية الموضوع لوقوعه
 موضوعا في تعيين موضوع اصول الفقه (قوله المساوي له في
 الصدق) ويلزم منه المساواة في الوجود (او في الوجود) فقط
 فانه لا يلزم من المساواة في الوجود المساواة في الصدق
 (قوله لكن الموضوع يوصف به احتراز عما عرض له حقيقة
 سائر الشفيع

طعن على
 حاشية
 الاصول

طعن على
 حاشية
 الاصول

طعن على
 حاشية
 الاصول

طعن على
 حاشية
 الاصول

طعن على
 حاشية
 الاصول

لأنهم لا يحتاجون إلى قيدا لأعمال
بإخراج التفصيل كما نرى في كلامهم قالوا
بالنقل من الأصل إلى اللغتي فلم يحتاج
البناء من النقل أصلا نص عليه الشرح

عبد الرزاق

المصنف
باب الاصول
مع ان المقصود
الاشراج الاصول
رفع شلال علمه
١٣

الضمير الاحكام الشرعية العملية يفيد الاختصاص بها باعتبار
الدلالة وقول المفتي ليس بتلك المشابة فاعرف فيه تقييداً
بصاحب التلويح حيث اخرج علم المقلد بالادلة التفصيلية
(قوله خرج به الاصول) فيه نظر ظاهر فان الاصول ليس علماً
بالاحكام الشرعية العملية عن ادلتها حتى يخرج بقية التفصيلية
كما لا يخفى (قوله والخلاف) عطف على الاصول فانه يقال
في علم الخلاف ثبت الوجوب بالمقتضى والنفي بالنافي فانه علم
بحكم شرعي عملي عن دليل إجمالي هذا ما قال الشريف العلامة
قدس سره واما يخرج الخلاف به ان قلنا بافادته علماً والحق
انه ليس دليلاً اصلاً ولا يفيد شيئاً حتى يتعين المقتضى
والنا في ذلك هو الدليل هذا (قوله فقال لاصل) يعني ان
الاصل اذا عرف انه ما هو عرف ان الاصول ما هي (قوله ههنا)
مشيراً الى انه معنى غير هذا المعنى في غير هذا المقام (قوله ابتداءً)
حسباً اي يكون المبني والمبنتى عليه محسوسين (قوله ونقل)
الى الدليل اي ههنا كما نقل الى الراجح) يقال لاصل الحقيقة
اي الراجح هي والمرجوح فرع وهو المجاز (والقاعدة الكلية)
يقال لاصل كذا وينفع عليه كذا (والمستحب) يقال الطارى
فرع المستحب وهو الاصل (قوله والخيار عدمه) الا انه يحتاج
الى اعتبار قيد الاجمال لاخراج التفصيلية فانها ايضا

لا يكون كل من
الجزئين متحدة
بالنسبة للآخر

علم الأصول علم
واحد موضوعه
مستعد لأنه علم
مرجع مسائل
أضافه مخصوصه
وكل علم مرجع
مسائل أضافه
مخصوصه فهو
علم واحد موضوعه
مستعد يرجع للعلم

يجاب بان المذكور
في جز لما اتحاد
مرجع المحمولات
والمذكور في الجز
اتحاد محمولات
المسائل هكذا
قد رده حافظ غالب
نقد المدعى

يشير الى ان الضمير
راجع الى الموضوع
باعتبار ان المتكلم
باعتبار الاحكام
والافراد كما لا يخفى

وسهولته عليه بخلاف الملكة والتضديق بالمسائل (قوله اتحاد
كل من الجزئين) أي كون الموضوع واحداً وكون المحمول واحداً
(فلان لا عرض الذاتية) كالعموم والاشتراك والثواتر
(لاحد المضافين) كالادلة (لما غيرت الاعراض الذاتية) كالكون
عبادة وعقوبة (اللازمة للمضاف الآخر) كالاحكام بالنوع
وهو ظاهر (قوله تعاريل الملزومان بالضرورة) الصواب اسقاطه
من البين وجعل جواب لما فلا وجه لرجع آه كما لا يخفى (قوله لانه
ترجيح) دليل لقوله ولا وجه (قوله على ذلك التقدير) أي رجوع
المحمولات الى الاضافة المخصوصة (قوله وهو) أي مأخذ
الفصل (المبحث عنه) أي الاعراض الذاتية التي هي محمولات
المسائل (لما اتحد بالجنس) أي صار واحداً بالجنس (اتحد كل
من الجزئين) الصواب ان يقول اتحاد الموضوعان لان المراد بالاتحاد
التناسب التام ويطوى حديث اتحاد المحمول من البين لذكره
في جز لما كما لا يخفى (قوله فاذا اتحد) أي صار الموضوع واحداً
وصار المحمول واحداً (قوله ضرورة) أي بداهة ويجوز ان يكون
جهة القضية والحاصل ان حقيقة العلم انها هي المسائل فيتحيد
باتحادها (قوله على انقضاء ذلك التقدير) وهو رجوع المحمولات
الى الاضافة المخصوصة يعني على تقدير عدم رجوعها اليها
(قوله بلا اشتراكها) أي مشترك الموضوع المنعقد داخلة

فاحتمل التقدير

قوله ان الاتحاد والاشتراك
هنا بمعنى الوحدة والاشتراك
الاتحاد والاختلاف في قوله باتحادهما
والاختلاف فيها فانها بمعنى النسب
مغايرة نوعية لا المعايير الشخصية كما في
نوع العبادة ونوع العقوبة
وجه الاستدلال على ذلك ان قوله تعاريل الملزومان
لم يجمع احدهما بل كانا على وجه
فذلك لان التناسبات لا اضافة الى الطرفين
على السواء على ذلك التقدير فيجعل المحمولين
موضوعاً للعلم دون الطرفين الآخر
بلا منجج
لانه لا يستلزم المطلوب وهو اتحاد
والا فلو لم يمتنع تعاريل الملزومان
ولكن بان الاوهم على ما ذكره الشارح
والمطلوب ومن حيث انها موضوعان
تعاريل الملزومان
وهو المطلوب
ويجاب عن طرف الشارح
بأنه لا يثبت عليه وتيقن
الجزئين لانه اتحاداً
الآن فاذا اتحد الموضوعان
بما قال اتحاد الموضوعان
ولم يكن الاستدلال تاماً
وما قاله الشارح
فانما نقل الموضوعان
لان قول الشارح وكان
بغير اتحاد الموضوعين
حديث اتحاد المحمول
من الجزئين لا يحتمل
مجالاً لفظاً

في قوله وكما ان اتحاد المسائل
لا لا فائدة في نظرية فلا معنى لقوله
ضرورة في بداهة دليل غير
فإن المحقق والحاصل

لكن لا يوصف به الموضوع كالمقابلية للقسم في الجهتين
 دون الجهات (قوله من الاحوال المطلوبة) على ما استصوبه
 الشريف العلامة في حاشية شرح المطالع (قوله كالتكلم للانسان)
 فيه مسامحة اذ العرض هو الخارج المحمول والمذكور في التمثيل
 هو مبدأ المحمول وكذا الكلام في نظائره (قوله حملها على
 موضوع العلم) بان يجعل موضوع العلم موضوع المسئلة ويثبت له
 ما هو عرض ذاتي له (قوله او على نوع الموضوع) بان يجعل موضوع
 المسئلة نوع موضوع العلم ويثبت لهذا النوع ما هو عرض ذاتي
 للموضوع هذا مقضى العبارة واما مقضى المثال الذي ذكره فهو
 ان يجعل موضوع المسئلة نوع موضوع العلم ويثبت لهذا النوع
 ما هو عرض ذاتي له فلا تغفل فيه وفي نظائره (قوله ولم يعكس)
 كما فعله الامام حجة الاسلام (قوله اقوى الوجوه) الظاهر
 اقوى الاقوال (قوله والعرض الذاتي) بمنزلة عطف التفسير
 لمرجع محمولات المسائل (قوله ورجعة) عطف على الصلة بنقطة
 المبتدأ (قوله فموضوعه كلا المضافين) فيتعد الموضوع مع حلة
 العلم (قوله وذلك) مهذا ولا مقدمة لتحقيق ما به يتحد العلم
 وما به يخلف ثم حرر ثانياً المدعى مع تكثير شغب له ثم اورد
 ثالثاً ادله وطبقها على المدعى وشغبه فكن في امرك على بصيرة
 (قوله انما هي المسائل) قرر الكلام على اجد معاني العلم نظيره

قوله في مسامحة اه قال الحسن الفارسي
 في خواصه لا يوصف به الموضوع كالمقابلية للقسم في الجهتين
 من التكملة التي التكملة اذ كان محمولا
 بالمراد يكون التكملة اذ كان محمولا
 بالاشتقاق فلا تضاعف التكملة محمولا
 الاصطلاح على خلاف ما صار له اعتقاد
 النوعين اقول ان المتأخر من الحمل على ما من
 ضمن العرض هو تكملة موضوعه من الحمل في
 بالتضاعف معنى على هذا فالحكم

اشارة الى دفع المناقاة بين مقضى العبارة
 ومقضى المثال لان المراد بقوله حملها
 على موضوع العلم حمل ما يرجع الى الموضوع
 الذاتية لما عرفت
 وموضوع المسئلة اعني الامر لغيره
 الكتاب والسنة لان نوع موضوع العلم
 بل نوعه

يجاب قال الشارح ما قال تنبيها على انه
 اذا كان اقوى من جهة وجهه وسببه
 فاعرفه عند الزان اشارة الى ان
 ملوه الوجوه هو الاقوال فادق
 السببه انما عرفت ما اشارة الى ان
 اقوى الاقوال باعتبار اقوى وجوها

لما ورد ان العطف على الصلة صلة
 فلا يعم عطف قوله رجعة على الصلة
 مع ان مفرد الصلة بجملة فاما بقوله
 بنقطة
 اي مقدمة اربعة آحاد اذ كانت رجعة
 الى الامانة والخصومة المستعدة
 فلا يتعد الموضوع وان ارجع
 فلا يتعد العلم

١١
 اقول في المسائل
 دون التكملة التي التكملة اذ كان محمولا
 بالمراد يكون التكملة اذ كان محمولا
 بالاشتقاق فلا تضاعف التكملة محمولا
 الاصطلاح على خلاف ما صار له اعتقاد
 النوعين اقول ان المتأخر من الحمل على ما من
 ضمن العرض هو تكملة موضوعه من الحمل في
 بالتضاعف معنى على هذا فالحكم

١٢
 اشارة الى دفع المناقاة بين مقضى العبارة
 ومقضى المثال لان المراد بقوله حملها
 على موضوع العلم حمل ما يرجع الى الموضوع
 الذاتية لما عرفت
 وموضوع المسئلة اعني الامر لغيره
 الكتاب والسنة لان نوع موضوع العلم
 بل نوعه

١٣
 يجاب قال الشارح ما قال تنبيها على انه
 اذا كان اقوى من جهة وجهه وسببه
 فاعرفه عند الزان اشارة الى ان
 ملوه الوجوه هو الاقوال فادق
 السببه انما عرفت ما اشارة الى ان
 اقوى الاقوال باعتبار اقوى وجوها

١٤
 لما ورد ان العطف على الصلة صلة
 فلا يعم عطف قوله رجعة على الصلة
 مع ان مفرد الصلة بجملة فاما بقوله
 بنقطة
 اي مقدمة اربعة آحاد اذ كانت رجعة
 الى الامانة والخصومة المستعدة
 فلا يتعد الموضوع وان ارجع
 فلا يتعد العلم

١٥
 اقول في المسائل
 دون التكملة التي التكملة اذ كان محمولا
 بالمراد يكون التكملة اذ كان محمولا
 بالاشتقاق فلا تضاعف التكملة محمولا
 الاصطلاح على خلاف ما صار له اعتقاد
 النوعين اقول ان المتأخر من الحمل على ما من
 ضمن العرض هو تكملة موضوعه من الحمل في
 بالتضاعف معنى على هذا فالحكم

مجموع علم السماء
والعالم اسم واحد

أي الأفعاك والعضاص
لأن المراد من البساط
الشقة كالجوان
والنبات والمعادن
الذخيرة على
الوصيلة في قوله
وان اتخذ

ای و تمنا المصالح
المترتبة علیها
الافعال الاختیارية
و کذا اقوله و غیرها
ای و کذا اتمنان
افعال المد و فعل
غیر و ای المصالح
المترتبة

جستارہ لم بین
المغایرة بالمیثیة
کما بین سابقاً
۶۶
صدور امکان
علم بسل البدل

حدوث امکان
علم بیل البدل

قالوا في علم الهيئة وعلم السماء ولعلم العالم ان موضوعها اجسام
العالم وهي البسائط فالاول بحث عنها من حيث الشكل والثاني
من حيث الطبيعة والصواب ترك قوله فكيف لا يكون سببا
لنعدد العلم اذا تعدد الموضوع لانه مفهوم من قوله وان اتحد
بطريق الاولى سيما على قول من قال ان تلك الواو لعطف الشرط
المذكور على نقيضه المقدر ولعل تلك الواو طغيان من قلم الناسخ
(قوله اعتراضات النيوخ) يعني جلها لا كلها (قوله كل حكمة آه)
فالغاية والفائدة متحان بالذات مختلفان بالاعتبار وتعمان
الافعال الاختيارية وغيرها وافعاله تعالى وافعال غيره والمفهوم
من كلامه ههنا ان الغرض والعلة الغائية متحان ذاتا واعتبارا
وليس كذلك اذا الغرض بالنسبة الى الفاعل والعلة الغائية بالنظر
الى الفضل على ما اشار اليه الشريف العلامة قدس سره في حاشية
شرح مختصر الاصول (قوله والعلة لعلية) هذا بوجوده الذهني
والاول بوجوده الخارجي (قوله فلا توجد في افعاله تعالى)
وبأني تحقيق الكلام فيه في ركن القياس ان شاء الله تعالى
(قوله كالحادث والامكان) فالعاله دليل وجود الصانع والحادث
والامكان بما به يستلزم العالم العلم بوجود الصانع فهو جهة
دلالة الدليل على الحكمة (قوله ولو اجمالا) الصواب ترك ولو
(قوله ولهذا) أي لكون البيان اجمالا احتيج الى علم آخر وهو الفقه

١ لا ينقض الموصول بان الموصولة
٢ احدى الجملتين وتقتضي الاتصال وتعد الموصول
٣ لانه اذا لم يكن بالاول لا يكون ان الموصول
٤ المفهوم خطأ ايضا بل خلاف الاول
٥ لا يكون خطأ واعطيا وهو الاعتراض بالتدريج
٦ على ما قاله الشارح في حاشية التلويح
٧ اي اكثرها واعطيا وهو الاعتراض بالتدريج
٨ على ما قاله الشارح في حاشية التلويح
٩ ويجاب بان بيان الشرح من غير الموصول
١٠ وبان انفسه من غير الموصول
١١ وان اجاب لازمي بوجه آخر كونه ليس في
١٢ تفسير التعريف
١٣ مقصوده دفع التكرار في التعريف
١٤ بان الاول باعتبار وجوده خارجا عن
١٥ وهذا التعريف باعتبار وجوده الذهني
١٦ لكنه مخالف للشارح وعلة في الذهب
١٧ معلول في الخارج وعلة في الذهب
١٨ في التعريف بان التعريف بوجوده الذهني
١٩ في الثاني والخارج في الاول ليس كذلك
٢٠ الاول ايضا مبني على وجوده الذهني لان العمل
٢١ يتصور ولا الفعل ثم يقدمه الربا كما في
٢٢ زيدا ناديا فالنحو في هذا الوجه نفس عبارة
٢٣ تحقيق فالحق ان مله الشارح نفس عبارة
٢٤ اخرى
٢٥ في بعض الفضلاء ليس الاول كما ظن بعض الفقهاء
٢٦ قوله ما لا حله آه بل المراد الاول بذكره
٢٧ الشارح بقوله ترتيب على الفضلاء فخص
٢٨ قوله في قوله الى رتبة السور متعارفة الدليل
٢٩ هو العالم والمركول هو السور متعارفة الدليل
٣٠ الدليل على ذلك ان الامكان على اختلاف ترتيبها
٣١ وهو في قوله الامكان على اختلاف ترتيبها
٣٢ الدليل على ذلك ان الامكان على اختلاف ترتيبها

[illegible]

المفرد من
فياطين الاول كمن خلا
لاذلوكم بين اجالي ان نفع
والحكم والبيان الاجام
لوجوب مثلاً وكون الله
الامر الخالي عن قسوة
فان الخبيث في الامور هو
انرا خالي عن قسوة
بيهما وجوب الله ان
هو اوجب

وافراده (قوله بالاجماع) أي بجماع المحققين وغيرهم (وكذا
 الثاني) أي تعدد الموضوع باشتراكها في جامع ذاتي وكذا
 الثالث أي تعدد الموضوع باشتراكها في جامع عرضي (قوله
 ذلك الجامع) لوجوع البحث عن احوال تلك الامور الى البحث
 عن احوال ذلك الجامع على ما عرفت من تحقيق المراد بالبحث
 عن الاعراض الذاتية لموضوع العلم فيه (قوله والا لا تحالفه
 والهندسة) يعني وهو بوط بالاجماع (قوله والا لما وقع البحث)
 لكنه واقع وفيه انه راجع الى البحث عن احوال بدن الانسان
 من حيث ان بدن الانسان يصح ببعضها ويمرض ببعضها على ما في
 التوضيح (قوله لا تشارك البدن فيها) أي في الصحة بل تشاركه
 في الانتساب اليها أي الى الصحة (قوله واعتبار ما بينهما)
 يعني اعتبار الاشتراك في عرض بين المطلق والخاص بنوع
 كالانتساب الى الصحة مثلا (لا يفيد الانضباط) فالثالث
 بشقوه الثالثة بط (قوله على انقضاء ذلك التقدير) أي على
 تقدير عدم رجوع المحمولات الى الاضافة المخصوصة
 (قوله فلان تعدده) أي تعدد الموضوع (حينئذ) أي على انقضاء
 ذلك التقدير (قوله تنوع الاعراض الذاتية) وهي محمولات
 المسائل (قوله يكون سببا لتعدد العلم) لكونه سببا لاختلاف
 المسائل الموجب لاختلاف العلم (وان اتحد الموضوع) كما

يقرب به قوله عند المحققين في الثاني والثالث
 التي زيد جعلها موضوعات متعددة للعلم
 وحده
 حيث قال الشارح والمراد بالبحث عنها
 حملها آه

يعني ان الانتساب الى الصحة غير مشترك
 بين المطلق والخاص بالنوع

الظان الضمير راجع الى الاشتراك في المرض
 المطلق والاشتراك في العرض الخاص
 فيكون ما عبارة عن الاشتراك في الصحة
 الذي هو مشترك بين المطلق والخاص
 بالنوع

لا يمكن ان يجاب
 بالانتساب كما

تقديره لا انتفاء

لكونه سببا لتنوع الاعراض الذاتية

وان اتحد الموضوع

المناسبة بفرائد الألى المناسبة في النفاسة واستيالة القول
 (قوله واما ما هو) دفع لما يتوهم من ان اعتبار الترتيب مصحح
 لا إطلاق النظم على اللفظ الموضوع لمعنى فاهو على حرف واحد
 كالباء الجارة لا يطلق عليه النظم فبطل عكس التعريف
 وتقرير الدفع ان اعتبار الترتيب مرجح للتسمية بالنظم فيكفى
 وجوده في الكثير الغالب ولا يجب انعكاسه كما لا يجب طرده
 (قوله المنزل) من التفعيل والافعال (قوله المنزل بانزال حامله
 وتلك الاحاديث ليست كذلك) (قوله المنقول عنه تواتراً)
 اعتبر لتحقيق النزول عليه عليه الصلوة والسلام ويخرج
 جميع ما عدا القرآن وههنا ابحاث الاول انه يدخل فيها الحمد
 لله رب العالمين ونحوه لا على انه كلام الله تعالى والثاني انه
 لا يتناول القرآن بالفارسية على ما هو مذهب ابي حنيفة
 والثالث انه لا يتناول القرآن الذي يقرأه جبرائيل والرسول
 عليهما السلام والمشافه منه او قبل النوار والجواب عن الاول
 اعتبار قيد الحيثية وعن الثاني سياتى وعن الثالث التأويل
 بما من شأنه ذلك فليتأمل (قوله ليس بقرآن) اما عقلاً فلما ذكر
 في الشرح واما نقلاً فلقوله تعالى = انا نحن نزلنا الذكر واناله
 لحافظون = والحفظ اما يتحقق بالنوار فعلم ان كل ما هو من القرآن
 متواتر فانه يتواتر ليس بقرآن (قوله لزمان يكون بعض القرآن)
 على معنى التقيض

لانه باعتبار الترتيب
 يشابه النظم

قوله لا على الاطلاق
 قصد انه كلام الله تعالى

من قوله لانه
 مما يتوهم
 الدواعي

١- لانه لو كان المنقول تواتراً لم يتحقق
 ٢- انه عليه السلام
 ٣- حاصله نقض التعريف بانه غير جامع
 ٤- وحالاً قيد الحيثية مقيداً فلا يجوز
 ٥- حاصله نقض التعريف بانه غير جامع
 ٦- المعنى وبجواب جميع النظم من كونه
 ٧- محققاً ومقدراً فلا يجوز
 ٨- حاصله نقض التعريف بانه غير جامع
 ٩- لا افراد وبجواب التحديد والتأويل
 ١٠- فلا يجوز
 ١١- اعلان الكلام المضاف الى الله اقسام القرآن
 ١٢- وسائر الكتب السماوية قبل النسخ والاحاديث
 ١٣- القدسية وقيد بضمها في النسخ والاحاديث
 ١٤- والاحاديث النبوية اذ هي مضاف الى النبي
 ١٥- عليه السلام فقط هذا هو الفرق بينهما
 ١٦- بان يقال من حيث انه النظم المنزل على رسوله
 ١٧- المنقول عنه تواتراً
 ١٨- في الشرح حيث قال الشارح فان الامام
 ١٩- بنى على النظم من التخصيص والتقدير
 ٢٠- وجه التأمل ان النوار اذا اعلم الى اللفظ
 ٢١- الذي من شأنه التواتر يخل أيضاً بالنسخ
 ٢٢- ولذا الضمان الشاذة
 ٢٣- يجب بان هذا التعريف لمن لا يدرك
 ٢٤- من النبوة والكرامات والنوار تواتراً بالفعل
 ٢٥- بعبارة

(قوله اى فى الفن او من الكتاب) المق من الكتاب هو الموقى
 الفن بخلاف المق فى الكتاب لنا وله المقدمة الخارجية
 عن المق فى الفن ويقال اذا جعل المق من الفن هو الفاية فلم
 لم يجعل المق من الكتاب هو هبى فاعرف (قوله قول كل مجهد
 اراد قول جميع المجتهدين فامل (قوله واقصر بعضهم)
 هو المولى صدر الشريعة والمورد عليه هو الفاضل المفتازان
 فى النيوخ (وقوله واقول) رفع لا يراد بما لا يرضاه ذلك المولى
 وبيا ياباه سياق كلامه فى كتابه لانه جعله تقريرا للجموع
 الشخصى فعين الشق الاول فليتامل (قوله لم يصح البحث)
 اى عن احوال الخاص والعام وغير ذلك مما ذكره انفا
 (والتقسيم اى تقسيم النظم الذى هو عبارة عن الكتاب
 الى كلمة وغيرها) (قوله ان كل كلمة من القرآن) ولو اية نحو محمد هانك
 (قوله وكل اية قصيرة) الا ما كان على كلمة واحدة نحو محمد هانك
 (قوله والامام الثانى فى المشهور) ويروى اعتباره الاول
 ويروى اعتباره الثالث (قوله ويخرج عنه الحرف) اى حرف
 المباني (قوله اى الكتاب المراد) فيه نظرا لادلالة فى
 الضمير على الوصف كما تقرره تدبر (قوله فانه ترتيب) تعليل
 لا اعتبار الوضع لمعنى فى مفهوم النظم (قوله الاستعارة
 اللطيفة) المبنية على تشبيه احاد الحروف او الكلمات والجمل

لا يثبت ان الالف بنى السؤال على جعل كلمة من على كونها
 صلة المقصود واما ان جعل على البنية
 فلا رد شئ

اشارة الى كلمة كذا الضيف الى التوكيد
 لاماطة الافراد كما فى كل زمان ما لا يخلو
 حرره

وجه التدبر ان بيان الخارج بالتوصيف
 بيان الواقع ولا يراعى فى نفس الامر دلالة
 الضمير على الوصف فغيره فقال ان قوله
 المراد فى صفة معنوية ولا يراعى من
 توصيف الكتاب بالصفة المعنوية
 دلالة الضمير على الوصف فغيره
 المراد فى اعتبار الالف كونه صفة مخفية
 ومعنوية فقل الاول يراعى ما قاله
 الطبرسي دون الشافى

معنى استعادة ترتيب الجواهر ترتيب
 الحروف والكلمات الفانية فتكون
 مصبوحه ويجوز ان يقترب من كون
 بان يشبه الحروف والكلمات القرآنية
 بالافى وابتدأ النظم لها تخيلا

لا يثبت ان الالف بنى السؤال على جعل كلمة من على كونها
 صلة المقصود واما ان جعل على البنية
 فلا رد شئ

لا يثبت ان الالف بنى السؤال على جعل كلمة من على كونها
 صلة المقصود واما ان جعل على البنية
 فلا رد شئ

لا يثبت ان الالف بنى السؤال على جعل كلمة من على كونها
 صلة المقصود واما ان جعل على البنية
 فلا رد شئ

السارق بقراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانها واما عدم
 مجابهم المتابع في كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود ثلاثة ايام
 من ابعات فلا دعائهم نسجها على ما في الانفاق وغيره
 قوله وتلخيص الجواب اما ان يعني ان اكفار النافي اما يصح
 لولم يقد في الثبوت شبهة قوية أي متمسك النافي خفي الفساد
 بحيث تخرج طرف الثبوت من حد الوضوح الى حد الاشكال
 حتى يعد النافي مأولاً عند المثلث وان اكفار المثلث اما يصح
 لولم يقد في النفي شبهة قوية أي متمسك المثلث خفي الفساد بحيث
 تخرج طرف النفي من حد الوضوح الى حد الاشكال حتى يعد
 المثلث مأولاً عند النافي وقد قامت شبهة القوية فهنا
 في كل من طرفي الثبوت والنفي فلا يصح اكفار النافي ولا اكفار
 المثلث واما ان يعني ان اكفار النافي اما يصح لولم يكن له متمسك
 خفي الفساد بحيث يخرج طرف الثبوت من الوضوح الى الاشكال
 حتى يعد النافي مأولاً عند المثلث وان اكفار المثلث اما يصح
 لولم يكن له متمسك خفي الفساد بحيث يخرج طرف الانفاء
 من الوضوح الى الاشكال حتى يعد المثلث مأولاً عند النافي
 والوجه الثاني وفق لا يضاحه بمسئلة اكفار الجسمة وتغير
 الشبهة وقوتها والاول وفق ليقول المحقق اذ محصله ان اكفار
 النافي اما يصح لولم يقد في الثبوت شبهة قوية تخرجه

ولا يصح النسج
 بجزء الواحد مع
 ان النافي من
 باب جزء الواحد
 عند الشبهة

من اضافة المصدر
 الى مفعول أي
 اكفار المثلث
 النافي

ان قيل افادة
 المصدر المفعول
 يعني اكفار المثلث
 النافي

١. الفسق بين الوجهين ان اصل الشبهة
 وقوتها كالجسماء الناطقة اصل الشبهة
 الاول وقوتها وقوتها بالظن ان النقص
 بالنظر الى صاحبها وقوتها بالثبوت
 قوة شبهة قوية أي شبهة عند المثلث
 لا النافي لان عند النافي ليست شبهة
 بل كمال قطعي
 هكذا السائل في اوائل السور ليست قبل
 لانه غير متنازع في انبعاثها وكل شيء في ذاته
 كذا فهو ليس بغير ان يخرج السائل في اوائل
 كذا فهو ليس بغير ان يخرج السائل في اوائل
 السور ليست بالنسبة الى الشبهة
 شبهة قوية في اوائل السور فأت
 هكذا السجدة في اوائل السور فأت
 لانه متنازع في انبعاثها وكل شيء متنازع
 في انبعاثها وان فالسجدة في اوائل
 السور وان هذا شبهة قوية بالنسبة
 الى الملائكة حين انظر الى اسم الله
 ٢. اضافة الشبهة الى الجسمة حيث قال
 لان الشبهة الاولى
 لان الشاهد لان الشبهة الاولى
 بل على ان الشبهة عند صاحبها تدبر
 وانفرد عن خصمه ولو انفرد
 وهو ما يشبه الدليل وليس له منفرد منه قوله
 وجه الموافقة مستفاد من قوله
 الخصم وجهه الموافقة مستفاد من قوله
 ولو عند الخصم وهي خفاء فسادها
 أي تمسك قوتها وهي خفاء فسادها
 وجه الموافقة مستفاد من قوله حتى يعد
 صاحبها مثلاً كذا وجه

من جواهر الالفاظ وهيئاتها (قوله وقيل كلها مشهورة) أما
 ان يراد مشهورة عن الرسول وعن القراء وأما ان يراد مشهورة
 عن الرسول فقط مع النواتر عن القراء ^{بعد القرن الاول} ذهب الى كل منهما
 جماعة لا يعبأ بهم (قوله وظاهره مشكل) إلا ان يراد
 بالشهرة النواتر (قوله فليست كذلك) أي ليست يبعد كونها
 بعضاً من القرآن بل هي تابعة للفظ لا يقوم الابهاء ولا يصح بدونها
 فتواتر اللفظ كاف في كونها من القرآن ولولا تكن متواترة في
 نفسها والمقام بعد موضع تأمل وذهب بعضهم الى ان اصل
 المدبر والامالة متواتر لا قدرهما وقال الزركشي اما انواع تخفيف
 الهزة فكلها متواترة (قوله فالشاذ) الظاهر من تخصيص
 القراءات السبع بالذكر في الشرح ان المراد بالشاذ ههنا ما وراء
 السبع للائمة السبعة المعروفين وهم نافع وابن كثير وابوعب
 وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي والصحيح ان الشاذ ما وراء
 العشرة للائمة العشرة وهم هم وابوجعفر ويعقوب وخلف
 (قوله لا يحتمله) أي لا الحاق (قوله لا يجوز العمل به) أي
 بالشاذ من القراءات (مطلقاً) أي شتهر او لم يشتهر هذا إلا
 ان السطور في كتب الشافعية جواز العمل به اجراء له محرم
 اخبار الاحاد لانه يطل خصوص كونه قرآناً لفقد شرطه وهو
 النواتر فبقى عموم كونه خبراً ولهذا احتجوا على ايجاب قطع يمين

قالهم الان قال المراد به الشهرة في الجوز
 فصح من النواتر عما قاله الجصاص
 اذ يرى

قال تبرزجان في حاشية الخضر ههنا
 ان لا يثبت ان القرآن ههنا عبارة عن اللفظ
 بل ان اللفظ هو الذي له فاد ائمة ان اللفظ
 لا يثبت ان يكون متواتراً في القرآن
 ان اللفظ ليس متواتراً في القرآن
 ان اللفظ ليس متواتراً في القرآن
 ان اللفظ ليس متواتراً في القرآن

لعل وجهه ان الحق ان لائمة الاصول
 كالفاضل بن بركة وغيره صرحوا بتواتر
 اللفظ والهيئة لانه اذا ثبت تواتر
 لا يقوم الا به ولا يصح الا بوجوه
 قاله ابن الجزري

ويمكن ان يجاب عن المعارض بالشاذ
 رحمه الله في كلامه على المشهور
 المشهور في كتب الشافعية عدم جواز
 على المتحقق مطلقاً والخشعي في كلامه
 في تفسير

قال تبرزجان في حاشية الخضر ههنا
 ان لا يثبت ان القرآن ههنا عبارة عن اللفظ
 بل ان اللفظ هو الذي له فاد ائمة ان اللفظ
 لا يثبت ان يكون متواتراً في القرآن
 ان اللفظ ليس متواتراً في القرآن
 ان اللفظ ليس متواتراً في القرآن

قال تبرزجان في حاشية الخضر ههنا
 ان لا يثبت ان القرآن ههنا عبارة عن اللفظ
 بل ان اللفظ هو الذي له فاد ائمة ان اللفظ
 لا يثبت ان يكون متواتراً في القرآن
 ان اللفظ ليس متواتراً في القرآن
 ان اللفظ ليس متواتراً في القرآن

قال تبرزجان في حاشية الخضر ههنا
 ان لا يثبت ان القرآن ههنا عبارة عن اللفظ
 بل ان اللفظ هو الذي له فاد ائمة ان اللفظ
 لا يثبت ان يكون متواتراً في القرآن
 ان اللفظ ليس متواتراً في القرآن
 ان اللفظ ليس متواتراً في القرآن

على وجوبه في نقل القرآنية ايضاً (قوله لان شيئاً منها) لا يذهب
عليك ان تسليم عدم كونه اسماً لهذه المعاني كونه غير ملائم
لفرض الاصولي انما يصح لو كان الكتاب والقرآن من مصطلحات
اهل الاصول وموضوعاتهم وليس فليس (قوله فظهر ان اسم
لنظم الدال على المعنى) لانه الملازم لفرض الاصولي وان العربية
والكتابة في المصاحف والنقل بالتواتر صفات للنظم الدال
على المعنى كالا عجاز وفيه نظير اما اولاً فلان هذا الفرع انما
يظهر اذ ايتى بطلان كونه اسماً للمعنى المدلول عليه بالنظم
واما ثانياً فلان الكتابة في المصاحف والنقل بالتواتر يجوز
ان يكون صفة للنظم المجرد عن اعتبار المعنى ولا اختصاص
لها بالنظم الدال على المعنى واما ثالثاً فلان الكتابة في المصاحف
غير مأخوذة في التعريف الذي اخذناه فيما سبق فلا وجه
لذكرها في هذا المقام واما رابعاً فلان المكتوب في المصحف
هو الصور والاشكال لا اللفظ واجيب عنه بان الكتابة
تصوير للفظ بحروف هجائية فالمكتوب هو اللفظ نعم المثلث
في المصحف هو الصور والاشكال وفرق بين المثلث والمكتوب
فليتأمل (قوله تجوز القراءة بالفارسية) مشيراً الى ان الخلاف
في الفارسية لا غير وقيل الاصح ان الخلاف في كل اللسان
حتى التركية والهندية (قوله والمقصود توجيه كلامه)

ويجيب بطريق
ارغامه في قول
ولا للمعنى المجرد
عن اعتبار
اللفظ

بشرط الاجابة
ان ذكرنا معنى
الاشكال كقول
عن الاربعة
الاجابة
التي فيها قوله
وتأمل

هذا الاثر من جهة الفظة عن ذلك
منها اي عند الاصولي فلا تغفل
والجواب ان قولك ان اسم الكتاب ههنا
يدل دلالة صريحة على ان الكتاب والقرآن
من مصطلحات اهل الاصول فانهم كانوا
يستخدمون من غير هذه التسمية
بمعنى محتمل ان يكون اسماً للمعنى
فلا يبين هذا الاحتمال في الفرع المذكور
لاجتماع قائلنا لا يصح التفرع
والجواب ان معنى قول الناصح فظهر
ان اعترف احد ولا للكتاب النظمي
ولا للمعنى المجرد ولا للجمعي الا ان
لعدم الملازمة ولا لاجتماع
له آية وبها علم عبد الرزاق
ثبوته واما ثالثاً
فانما هو كالمصنف للنظم
وحيث ان المكتوب في المصحف
لا يثبت الاصل ولا يصح تفرع
الذي هو مجرد عن تلك المعنى
فقط مجرد عن تلك المعنى
وحيث ان الثالث بان التعريف الذي
سبق وان لم يؤخذ فيه صيغة الا انه
ماخوذ منها لان النظم الدال يوجد
بالكتابة واللفظ
ويجيب عن الامام بالفارسية مع
على قول الاصح بوجه الخلاف في ذلك
الكتابة لان الفارسية قريبة
العربية في البلاغة

عن الموضوع الى الاشكال واما اذا اقوى عند المثبت ^{المشبه} ^{بما ذكره} ^{في} ^{الاشكال} ^{النافي} ^{فلا يلزم} ^{التكفير} ^{وان} ^{اكفار} ^{المثبت} ^{انما يصح} ^{لولا} ^{يقوم} ^{في} ^{النفي} ^{شبهة} ^{قوية} ^{تخرجه} ^{عن} ^{الموضوع} ^{الى} ^{الاشكال} ^{واما} ^{اذا} ^{اقوى} ^{عند} ^{النافي} ^{الشبهة} ^{المورد} ^{من} ^{طرف} ^{المثبت} ^{فلا يلزم} ^{التكفير} ^{ووجه} ^{اندفاع} ^{ما} ^{ذكره} ^{الفاضل} ^{النفازي} ^{بما} ^{ذكره} ^{ان} ^{حاصل} ^{ما} ^{ذكره} ^{النفازي} ^{ان} ^{اكفار} ^{المثبت} ^{انما} ^{يصح} ^{لولا} ^{يقوم} ^{عنده} ^{الشبهة} ^{التي} ^{تمسك} ^{بها} ^{في} ^{النفي} ^{مع} ^{انها} ^{في} ^{غاية} ^{الضعف} ^{عند} ^{المثبت} ^{وان} ^{اكفار} ^{المثبت} ^{انما} ^{يصح} ^{لولا} ^{يقوم} ^{عنده} ^{الشبهة} ^{التي} ^{تمسك} ^{بها} ^{في} ^{الاثبات} ^{مع} ^{انها} ^{في} ^{غاية} ^{الضعف} ^{عند} ^{النافي} ^{ومن} ^{المعلوم} ^{ان} ^{المانع} ^{من} ^{الاكفار} ^{قوة} ^{الشبهة} ^{عند} ^{المكفر} ^{بالكسر} ^{لا} ^{قوتها} ^{عند} ^{المكفر} ^{بالفتح} ^{والا} ^{لما} ^{جازا} ^{اكفار} ^{احد} ^{من} ^{يجب} ^{اكفارهم} ^{لقوة} ^{شبهتهم} ^{عندهم} ^{مع} ^{كونها} ^{في} ^{غاية} ^{الضعف} ^{عند} ^{من} ^{اكفرهم} ^{هذا} ^{وما} ^{يجب} ^{ان} ^{يعلم} ^{ههنا} ^{ان} ^{تمسك} ^{المثبتين} ^{كفاية} ^{النواتر} ^{في} ^{نقل} ^{الاصل} ^{وهو} ^{موجود} ^{في} ^{البسامل} ^{فهي} ^{من} ^{القرآن} ^{ويقويه} ^{الكتب} ^{بخط} ^{المصحف} ^{مع} ^{المبالغة} ^{في} ^{النوصية} ^{تجريد} ^{القرآن} ^{عما} ^{سواء} ^{وان} ^{تمسك} ^{النافين} ^{وجوب} ^{النواتر} ^{في} ^{نقل} ^{القرانية} ^{كنقل} ^{الاصل} ^{وهو} ^{ليس} ^{بموجود} ^{في} ^{البسامل} ^{فليست} ^{من} ^{القرآن} ^{ويقويه} ^{ان} ^{ما} ^{يدل} ^{على} ^{وجوب} ^{النواتر} ^{في} ^{نقل} ^{الاصل} ^{من} ^{الدليل} ^{العقلي} ^{والنقلي} ^{يدل}

أي في حقيقة البسمة التي في سورة الفيل

أي ان المسؤل مع قطع النظر عن ذلك

أي يقوى بده كون البسامل من القرآن

الدليل العقلي ما سبق في الشرح من قوله لأنه مما يتوقف الدواعي على بقوله والدليل النقل ما سبق من قوله تعالى نحن ربنا الذل وأتاه خلقا ظلون

والقطع بما يكون بالنواتر

وأما ان يريد به شموله للنظم والاول ما عرفناه والثاني قد عرفناه
 ولكن لا يفيدنا فافهم (قوله وهو) أي رجوعه إلى الذي رجع
 إليه الأصح مشعر بالخلاف في رجوعه على الأول الأعلى الثاني
 (قوله الجارى) بالنصب (قوله يستدعى وضع الواضع) بمعنى
 لذلك المعنى ولنيزه (قوله ثم استعمله) بمعنى فيه (قوله بل يجب
 المترض لا اعراض الذاتية) عيه ان المترض هو هنا التقيد الموضوع
 وجهه البحث لا اعراض الذاتية فلا تنفل (قوله انقسم
 الأول) جعل الأول صفة التقسيم رعاية لما قبله من الشرح
 والآخر جعله صفة القسم رعاية لما قبله من المتن وقد
 سلك مسلك المزج وجعل المتن والشرح كليهما كلاً واحداً
 فلم يبال بهذا التقدير وان كان لا ولى في ذلك لمسالك ان
 لا يتطرق الى النفاذ المتن تمييز بوجه (قوله فهو المشترك)
 نقابله مع الخاص والعام بالنسبة الى معانيه المنعقدة
 واما بالنسبة الى معنى واحده فهو اما خاص واما عام (قوله
 لان المعدود) علة للنفي (قوله بل المأول من المشترك) ولا
 ريب في ان اطلاقه باعتبار الوضع هذا (قوله الذي شرح)
 مشير الى ان المأول من المشترك الذي تخرج بعض معانيه بخبر
 الواحد او القياس لا بعد من اقسام الوضع وقية نظر للقطع
 بان الحكم بعد التأويل باى وجه كان يضاف الى الصيغة
 سواء كان بالتأويل أو بخبر الواحد والقياس

لأن حاصل ما قلناه انه لا يميز بين
 التقيد على المعنى والادراك على اللفظ
 التقيد جامع للنظم فهذا الذي لا يلبس

لا يميز ما جعلنا كلمة ما ولفظها
 منها جميع عبارات من الاعراض الذاتية
 لا يميز ما يميز من الاعراض الذاتية
 لا يميز ما يميز من الاعراض الذاتية
 لا يميز ما يميز من الاعراض الذاتية

انما يميز ما يميز من الاعراض الذاتية
 انما يميز ما يميز من الاعراض الذاتية
 انما يميز ما يميز من الاعراض الذاتية
 انما يميز ما يميز من الاعراض الذاتية

لا يميز ما يميز من الاعراض الذاتية

لا يميز ما يميز من الاعراض الذاتية

لا يميز ما يميز من الاعراض الذاتية

لا يميز ما يميز من الاعراض الذاتية

١٤
وهو مجموع اللفظ
مستغرق المعنى

العلم للمصوغ هو العلم كما هو منه
المتقدم بين
العلماء القدماء الى انه بعد الى ان الوضع
للقسم من قبل وضع العلم
للمصوغ هو العلم كما هو منه

فصل اول

بشرى الجواب ما ورد من انما
المظن بحسب الوضع اكثر من
الاربعة لان المظن بها اكثر من
مع ارجح عن الاقسام المذكورة

المستعمل أو الإحتمال للناسي عن الدليل خرج الجواب
عن مشايخ سمرقند ان الخاص يوجب الحكم ظاهراً
لما بقى الاحتمال وسرنا في اللفظ فاعرف قوله
تفسير بالنسب عطف على الاحتمال او لمحتمل
ما لا يثبت لظهوره ولا زالة الخفاء الاولي ترك اللاح
ما في شرح البائع قوله فبعد ما اعتبرناه انصرح
بتبيين الضرورة انها هو اللفظ وقيد بقران الحكم
ان مستند الى اللفظ لا الى البيان فظهر ان جعل الحكم
باطل للعمل الخاص وفيه نظر ما اولاً فلا ان اظا شد
ت ببيان الضرورة هو المعنى دون اللفظ ففي الجمل
ابطال العمل البيان لا يعمل الخاص وما ثانياً فلا ان ما
استنداد الحكم الى اللفظ بما البيان انما يظهر في بار
لا في غيره وبعد التبا والتى فاللازم من الجمل
اما ابطال عمل البيان واما ابطال عمل الخاص ولا يعين
فظهر ما في قوله فاذا ظهر كونه من هذا الباب او من
على ذوى الالباب (قوله كلناهما او احديهما خلع
ما ليس يخلع فلا تغفل (قوله وهو النقيب) اى اتيان
ما عقب ما قبلها من غير تخل شئ بينهما وفيما ذهب
شافعي لا يوجد هذا المعنى واما فيما ذهب اليه ابو حنيفة

أَبْقَاءُ الْأَحْيَاءِ وَ مَرِيئًا فِي الْأَفْطَحِ فَأَعْرَفَ قَوْلَهُ
تَقْدِيرُ: بِالْأَنْشَبِ عَطْفٌ عَلَى الْأَحْيَاءِ أَوْ لِحْتَمَلِ

ما لا تبادت لظهوره ولا زائده الخفاء الا لا ولي تربك الله
ما في ما في شرح البساتين قوله فبعد ما اعتبرناه انصرم

بتبيين ان الضرورة افاضها الله لفظاً وقد يفيران الحكم
ان مستند الى اللفظ لا الى اللفظ ^{على ما هو مستند} فظهر ان جعل الحكم

بطل العمل الخاص وفيه نظرا ما اولا فلان الظاهر
تساوي الضريبة هي المصلحة وهذا اللفظ فالحال

ابن مال لصل البیان لا یسئل الخیاس واما ثانیاً فلازما

بلا في غيره وبعد الشيا والتي قال لا زم من الجمال

عَاذُكَ يَا أَلَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنْتَ ۚ قُلْ أَكَلَا أَمَّا أَوْلَى الْغَالِبِينَ

بما ليس بخلع فلا تغفل (قوله وهو النعيب) أي أتيان

ما عقيب ما قبلها من غير محل شيء بينهما وفيما ذهب
 شافعي لا يوجد هذا المعنى وما فيما ذهب إليه أبو حنيفة

[illegible]

هو الذي لا يرى بالاضواء
هو الذي لا يرى بالاضواء
هو الذي لا يرى بالاضواء

السيره جود في
ولا تنسوا فضل الامير
تصليح لثوبكم

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

و اسجدوا و انزلنا من السماء ماء فاصبحا ناسا فاعلم ان الله على كل شيء قدير

اللَّهُ صَلِّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَارْحَمْهُ وَاسْتَعِذْهُ

المصنف في تاريخ
الملك الناصر
الملك الناصر
الملك الناصر

عبر عنكم
ان الناس في هذه
الحال

ان تیار ایسا کرنا چاہئے کہ جس طرح
عمل خاص کا مطالعہ کرنا چاہئے

ان لما في قوله فنفوسنا مطهرون ان كل من فوض
فأصاب ان يقول ان يقال الجبار

من قبيل العدل

بجمل الام على الاستمرار في ما كان موقفاً
لا يستغنى عن كذا من اقسام الاطراف
فذلك الشرع بعد هذا الشرع بمنزلة الحقيقة
عند الفلاسفة

بغير ان لا يكون هو بل هو الرسمى
دون الحكم الشرعي وقد قيل المرد من الدليل
الحكم الشرعي لكنه يخلف والى الاول
فانه ما راعى في انفسنا النوع فما
قاله الحنفى موافق لما قاله الشافعي هذا
كالمعروف بانه لم يجهل فانه موضع محبة
معية وضمانا فوجعا كالحاصل الجازم
من دلالة

اي في كونه مبسوطا في كونه محكما
لا الخط في كونه محكما فقط بقرينة
قوله في تعريف المفسر والحكم
لان اللفظ المفسر لا يحمل الا الشئ المحكم
لا يحمل الشئ كما لا يحمل الا الشئ المحكم
واغارة اللفظ من قولنا لا يحمل الا الشئ المحكم
الاحتمال والمحمول لا يقطع على وجه التخصيص
الشئ فثبت انه لا يكون مفسرا لا يقطع
يمكن ان يقال انه لا يكون مفسرا لا يقطع
يقال ان يقال لو انقطع صلاته لا يحكمها
بغير مفسر رأيت اسما بغير مفسر
بغير مفسر واذا قيل رأيت اسما بغير
ابدا يكون محكما اذا لا يولى يحمل الشئ
دون الثاني عند الرزاق

المفسر ما زاد وضوحا على النص
بيان التفسير او التفسير
وذلك لان المفسر لفظ ظهر معناه
بمجرد البينة ولم يحمل التاميل
والتحقيق الا انه قابل للتفسير

وكانسان شكرا لاشئ للتخصيص على التخصيص اذا التخصيص
يحمل التفسير (قوله على اصطلاح اهل الشرع) فانهم
يعنون بالنوع ما شاع بين كثير من متفقي في احكام الشرع
كرجل وامرأة وبالجنس ما شاع بين كثير من مختلفين في احكام
الشرع متفاوتين فيها كالانسان فانه شائع في الرجل والمرأة
وهما متفان وان في حكم الشرع حتى لو اشترى عبدا فظهر
انه امة لم ينقطع البيع كذا في التفسير (قوله مخالفا للقوم)
حيث ذكروا الخصوص الجنسي ثم النوعي ثم الشخصي تقييدا
للجمل على الجزئي لانه جزء الجزئي (قوله لانه المناسب للخاص)
لان الخصوص العيني اشد خصوصاً من النوعي وهو من
الجنسي (قوله يفيد مدلوله) اي المدلول الذي وضع له
اللفظ الخاص وضعاً شخصياً او نوعياً (قوله على وجه
يقطع) اي ذلك اللفظ الخاص الاحتمال الناشئ عن الدليل
اذ مخرج الاحتمال غير قاض فاذا قلت رأيت اسدا فلا
خاص في الهيكل المخصوص قاطع لاحتمال المجاز كالشجاع
اذ لا دليل عليه كيرمي او يتكلم (قوله او المحتمل) بفتح الميم
عطف على الاحتمال (قوله مفسراً) وقيل محكما وفيه نظر
يظهر بالرجوع الى تعريف المفسر والمحكم (قوله لا المحتمل)
لانه متعلق القطع لا الاحتمال هذا وما ذكره من حمل القطع

بجمل الام على الاستمرار في ما كان موقفاً
لا يستغنى عن كذا من اقسام الاطراف
فذلك الشرع بعد هذا الشرع بمنزلة الحقيقة
عند الفلاسفة

بغير ان لا يكون هو بل هو الرسمى
دون الحكم الشرعي وقد قيل المرد من الدليل
الحكم الشرعي لكنه يخلف والى الاول
فانه ما راعى في انفسنا النوع فما
قاله الحنفى موافق لما قاله الشافعي هذا
كالمعروف بانه لم يجهل فانه موضع محبة
معية وضمانا فوجعا كالحاصل الجازم
من دلالة

الثلاثة) أي لفظ ثلاثة فاللام للمعهد والمعهود نفس الكلمة
من غير اعتبار التعريف وبعبارة أخرى اللام في الحكاية لا في
الحكي وأعلم أن إبطال موجب الثلاثة إنما لا يجوز على القول
بنفهوم العدد وأما على عدم القول به فلا محذور فيه كما
لا يخفى (قوله قلنا لما وجب) حاصله أن تمام الرابعة ليس
لأنام العدة بل الضرورة عدم التجربة كما في عدة الأمة وليس
لشأنه أن يقول مثل هذا لاحتسابه الطهر الذي وقع فيه لطلاق
(قوله على أن الكلام) فيه نظير لاهمال بيان عدة الطلاق
الخبر المسنون وجوابه أنه يعرف بدلالة النص والاجماع
(قوله فذهب بعضهم) وهم ابن مسعود وابن عمر وابن عباس
رضي الله تعالى عنهم إلى الأول وهو الهدم (وذهب بعضهم)
وهو عمرو بن علي وأبي عثمان بن الحصين وأبي هريرة عليهم السلام
(إلى الثاني) وهو عدم الهدم فاخذ مشايخ الفقهاء بقول
شبان الصحابة وشبان الفقهاء بقول مشايخ الصحابة عليهم
الرحمة والرضوان (قوله ولو سلم أنها تنبئه) لعل وجه التسليم
أن مفهوم الغاية من قبيل الإشارة عندنا فهو متفق عليه
وسينقله المصنف عن البديع والنيلوح (قوله لفت) أي الاستشارة
التي هي غاية لعدم تكلمه في رجب إذ لا وجود للغاية قبل المغيا
(قوله ونحن نقول في ثبات حقيقة اللازم) فيه أن استثناء

بشيء من المعهودات
في غرض من غرض
المحاكمة
فلانهم انهم
الراية بطريق
الادارة من الغرض
حتى يبينهم بطريق
موجب
جميع شايه
على شايه
وهم عمرو بن علي
وأبي عثمان
وأبو هريرة
ان مفهوم الغاية
ما يكون ما بعد ما
مما قلنا لما قبلها
في الحكم
التي من الوجوه
الفاصلة عندنا
التي من مفهوم
الغاية عندنا
من قبيل الدال
بالإشارة
ويعبرون الزوج
الثاني من حيث
العمل

وهو شأنه في بعض النسخة وسبب
القولان والذهبان في بحث مفهوم
المخالفة
وأعلم أنه على كلا التقديرين فيه محذور لكن
الثلاثة أنما خاص بدلالة قطعي فلا حاجة
ولا منطوية لأعبار مفهوم العدد وعلمه
لأن الأمة نصف الحرة فقط فحاشا أن يكون
عدة الأمة واجدا ونصفا لكن لعدم
قبيل التجربة كان عدة الأمة أكثر من زيادة
فلا بيان للشأنه أن يقول مثل هذا لزيادة
في الحصن وتخلص من الأشكال الزيادة
أذ لا زيادة عنده
فلا يصح إبطالها على أولادها لأن
مواصلة ذليل أصحابها له بوريس
عائلة الله وأرباب مطبقه كالأولاد
عبد الله وأبو بكر
دردى كذا ونور
جواب عن الوجه الثاني أن العلم بالخاص بالثبوت
بالأية لا يرد من قولهم جرح خصته
بما لا ينبغي للبرام عبد الرزاق
هذا ليس بورد لأن قول الشرح خصته
الأدوم في مقام حقيقة التقديم نظرا
إلى دليل الخصم لأنه وقع لأدوم في تقديم
الخصم
أن يقال لو هدمه لأثبت حلا جديدا
لكن الثاني حق فكنا المقدم فاستثناء
عن هذا الثاني لا ينبغي

زوجها الاول بوطئه والمجمل له هو المطلق ولا كنا في جامع
 الاصول (قوله واشاره الى انه مثبت للمحل) قيل هذا انما يتبع
 على ما نص محمد بن ابي المراح به الزوج الثاني وحسنه يكون حجة
 عليه لا على غيره بمن معه في المسئلة لانهم قالوا المراد به ان يقول
 الرجل اخلت لك ابنتي واخوتي وما اشبه ذلك كذا في التقرير
 (قوله لم يسق) وانما الغرض المسوق له هو اللعن (قوله وهو معنى
 الدلالة) فيه ان الدلالة يجب ان يكون مناط الحكم فيها متفهما
 بمجرى اللغة وكون ما نحن فيه من هذا القبيل محل نظر فانظر
 (قوله تماخل العديتين) كما في المعنودة وطئت بشبهة (قوله فيما
 سكت) اذ منطوق الكتاب هو هدم الشك فقط (قوله كما
 اخبره القدماء) المأثور في الكتاب ان كون النكاح في هذه
 الآية بمعنى الوطئ مخار بعض المتأخرين وكونه بمعنى العقد
 مخار جمهور المحققين فلا تغفل (قوله واركانه) اي اركان
 المجاز في الاسناد (قوله في النكاح) بالسببية والزوج باعتبار
 الاول (قوله وذلك) يعني ان اشتراط دخوله ليس تحت منع
 لاننا لم نحصل ما ذكره انه لا يصح ان يراد من النكاح الوطئ
 بل المراد به العقد سواء كان حقيقة فيه او مجازاً فلا دلالة في
 حتى تنكح على اشتراط الدخول (قوله من عوز الله الملك القدير
 وتوفيقه لمطالعة العنابة والتقرير (قوله قيل) الظاهر

١٠
 والمجمل به وان لم يكن حجة الزامية
 على من ادعى حجة حقيقة فان
 جمهور المحققين والجمهور في الاول
 الحل الثاني في المجمل به ان الزوج الاول
 فلا اعتناء بقول الثاني وحسنه يكون حجة
 لا على غيره بمن معه في المسئلة لانهم قالوا المراد به ان يقول
 الرجل اخلت لك ابنتي واخوتي وما اشبه ذلك كذا في التقرير
 (قوله لم يسق) وانما الغرض المسوق له هو اللعن (قوله وهو معنى
 الدلالة) فيه ان الدلالة يجب ان يكون مناط الحكم فيها متفهما
 بمجرى اللغة وكون ما نحن فيه من هذا القبيل محل نظر فانظر
 (قوله تماخل العديتين) كما في المعنودة وطئت بشبهة (قوله فيما
 سكت) اذ منطوق الكتاب هو هدم الشك فقط (قوله كما
 اخبره القدماء) المأثور في الكتاب ان كون النكاح في هذه
 الآية بمعنى الوطئ مخار بعض المتأخرين وكونه بمعنى العقد
 مخار جمهور المحققين فلا تغفل (قوله واركانه) اي اركان
 المجاز في الاسناد (قوله في النكاح) بالسببية والزوج باعتبار
 الاول (قوله وذلك) يعني ان اشتراط دخوله ليس تحت منع
 لاننا لم نحصل ما ذكره انه لا يصح ان يراد من النكاح الوطئ
 بل المراد به العقد سواء كان حقيقة فيه او مجازاً فلا دلالة في
 حتى تنكح على اشتراط الدخول (قوله من عوز الله الملك القدير
 وتوفيقه لمطالعة العنابة والتقرير (قوله قيل) الظاهر

لا يصح انما يكون
 الزوج الثاني
 محلاً ضمادون
 الثالث تقرير

اذا لم يكن لها
 زوج في الحال
 بل في المستقبل
 من قبل ان يات
 اعصر حراً

بل الظاهر ان
 يقول ذلك
 الى الوطئ في قوله
 لا الوطئ

يعني لو لم يطالع
 كتاب النكاح
 والتقرير لما
 حصل به الزوج

عن النبال لا ينجح الا ان ثبت مساوانه للقدم وهو ههنا موضع
تأمل فتأمل (قوله روى ان امرأة رعاضة قيل هي تسمية بنت
ابن عبيد القرظية وقيل عائشة بنت عبد الرحمن بن عتيك
ورعاضة هو ابن وهيب بن بن عتيك ابن عمها والزبير كما مر
من يهود بنى قرظية واسلم ابنه عبد الرحمن وانها مهابا بالغة
قولها فلم اجدها (والعسلانان) كائتان عن العضوين لكونهما
مطنتي الالئناذ وفي المغرب العسيلة تصغير العسيلة وهي لقطعة
من العسل وقد ضرب ذوقها مثلاً لاصابة حلاوة الجماع ولذنه
وصغرت اشارة الى الفذر الذي تحل به يعني تلك الحلاوة وان
قلت بثبتا الحل وفيه اشارة الى ان لا تزال ليس بشرط لانه شيع
والحديث كما ترى من جوامع الكلم (قوله واشارة) ولقائل ان يقول
ان في الآية ايضاً اشارة الى كونه محلاً لانه تعالى غنياً الحر من الزوج
الثاني فاذا وجد الزوج انتهى الجريمة فاذا انتهى ثبت الحل
فلا واسطة وهذا الحل حل حادث قطعاً ليس مثل الحل الثابت
بالسب السابق فيستدبر الى الزوج الثاني بالضرورة فلم يظهر
الفرق بين حتى في الآية وحتى في الحديث فان قيل ما ذكره لا يصح
الا بالقول بكون مفهوم الغاية من قبل اشارة وهو ظ قلنا
فكذلك ما ذكره في الحديث فلم يظهر الفرق ايضاً فليست بر (قوله
لعن الله المحلل والمحلل له) المحلل هو الذي يتزوج المطلقة ثلثاً للحل

لان النبال اعلم لان ثبات الحل اذا وجد
بالقرينة بالسب السابق على ايهما
بالسب السابق على ثباته فان ثبات
الحل الجديد مساو للقدم فان الحل ان وجد
بالقرينة لكن ليس بجديد بل ثابت جلية

اشارة الى عدم المساواة عند عدم
والاشارة لانه اذا ثبت زوجاً اخر
الطلب ثباته لانه اذا ثبت زوجاً اخر
الحديث ثابت دون الحل عند عدم
فالمساواة ثابتة وما عدا ذلك محذور
مفهوم

تقرير دليل الشيخان هكذا الزوج الثاني
يهدم حكم ما مضى من الطلاق ولهذا
كان او كثر دعوى الحكماء ان الزوج
الثاني يثبت الحل لانه ان يهدم حكم
ما مضى حكم المقدم

ولعل وجه التدبر ان حتى في الآية دخل
على النكاح ويجوز النكاح لا يثبت
الحل بل يبرء منه الوصي بخلاف حتى
في الحديث فانه دخل على الزوج
الذي هو عبارة عن الوصي بغيره

لان النبال اعلم لان ثبات الحل اذا وجد
بالقرينة بالسب السابق على ايهما
بالسب السابق على ثباته فان ثبات
الحل الجديد مساو للقدم فان الحل ان وجد
بالقرينة لكن ليس بجديد بل ثابت جلية

اشارة الى عدم المساواة عند عدم
والاشارة لانه اذا ثبت زوجاً اخر
الطلب ثباته لانه اذا ثبت زوجاً اخر
الحديث ثابت دون الحل عند عدم
فالمساواة ثابتة وما عدا ذلك محذور
مفهوم

تقرير دليل الشيخان هكذا الزوج الثاني
يهدم حكم ما مضى من الطلاق ولهذا
كان او كثر دعوى الحكماء ان الزوج
الثاني يثبت الحل لانه ان يهدم حكم
ما مضى حكم المقدم

ولعل وجه التدبر ان حتى في الآية دخل
على النكاح ويجوز النكاح لا يثبت
الحل بل يبرء منه الوصي بخلاف حتى
في الحديث فانه دخل على الزوج
الذي هو عبارة عن الوصي بغيره

الوضع وهو مردود بعد بيان المناسبة كما ستعرف ولو سلم
انه من الموجب فما المراد بالنص الذي جعل القطع جميع الموجب
فان كان قوله فاقطعوا ورد عليه ان دلالة عليه بالتخصيص المذكور
فجعل بطلان العصمة من الموجب ليس تركا للعمل بالخاص
بل كان تركا للعمل بالتخصيص المذكور وان كان قوله جزاء ورد
عليه انه لا يفرض له في كلام الشافعي واذا تعرض فيه للفظ
القطع كما عرفت فظهر انه لا يمكن حمل مراد الشافعي على الشئ
الثاني قوله وباجملة هذا الكلام اما ان يشير بهذا الى كلام
الشافعي فاضطراره ظاهر الا انه لا يكون سبب التبريض لشار
اليه بقوله قيل واما ان يشير به الى كلام فخر الاسلام فاضطراره
تكلفه وهو سبب التبريض كما لا يخفى (قوله وهو لفظ) المراد
به الملفوظ لامعناه المصدرى (قوله طلب به الفعل) اعلم الموط
بالامر اذا كان مقيدا بقيد مخصوص فالامر ظاهر واما اذا اطلق
ف قيل المطلوب نفس الماهية الكلية المشتركة ولا تعلق بالامر
بشيء من جزئياته كالامر بالبيع لا يكون امر به بغبن فاحش
او ثمن المثل وقيل المطلق ممكن الوجود مطابق للماهية المشتركة
وقيل المطلوب الماهية من حيث هي واخلار شارح البدع
ان الماهية من حيث هي هي مطلوبة بالقصد الاول والجزئي
مطلوب بالقصد الثاني بناء على ان الماهية من حيث هي هي
مطلوبة بالقصد الثاني بناء على ان الماهية من حيث هي هي

اعني ان شاء الضمان والعلية العلية في
فيكون ان شاء الضمان فمقتضى العمل
لاقتضاض مقتضى حتى يرد السؤال بنفس
الوضع وهو مردود ان النص حمل القطع
الموجب فلو تضمنت العمارة ما دونه وانما يمكن
الحقيقة من نسخ الكتاب فحينئذ على الاول
حمل مراده على الثاني فحينئذ على الاول
وجوب كتاب التكليف على ما عرفت
الامر ان لا ينفذ والتكليف وهو المقصود بالنفي
دونه من ان لا ينفذ فظهر مراده من
حاجة الى نفي من المصدري لا ينفذ
وانما المراد بالتخصيص العموم من اوصاف
من الخاص ومن اللفظ على ما صرح به
الماضي من التاميم
فماشية التاميم
اعني الماهية شريطة عدم التخصيص في ضمن حرف
بقي الماهية المجردة فقيده حتى لو قال
مع هذه اللفظة فاعلم ان الغبن فاحش
كان الامر مستلزما بالامر فبقيد الامر
على النسخ
وهو تكليف بالايطاق لان الماهية من حيث
هي لا يوجد في الخارج

استفهام اي
فاي شئ يراد
بالنص
يعني لو وجب
الضمان لفعل
تعالى فاقطعوا
وضموا
لا من حيث انه عام
والكلام فيه
لانه لا يلزم من
اضطرار كلام
الشافعي ان يقول
المصنف بطل
من التبريض بقيد
كما اذا قيل بطل
عبدى
والضمير راجع
الى الماهية والذكر
باعتبار المطلوب
يعني المراد بالماهية
فرد من افراد
ما صدق عليه
الماهية

من مذهب أبي حنيفة رح ان القطع والضمان لا يجتمعان هلك
المسروق في يد السارق او استهلكه وروى الحسن عنه الضمان
اذا استهلكه وعند الشافعي القطع والضمان مجتمعان لانه تعالى
امر بالقطع وهو لفظ خاص بعني مخصوص هو الا بانه من غير
دلالة على انتفاء الضمان فالقول بطلان العصمة ابطال
لمعمل الخاص اجاب عنه في خبر الاسلام بان بطلان العصمة
ثبت بقوله تعالى جزاء كما ان القطع ثبت بقوله تعالى فاقطعوا
واطبب الكلام في كيفية دلالة قوله تعالى جزاء على بطلان
العصمة وارتكب تكلفاً واعترض عليه المصنف في الشرح بان
فجزا الاسلام ان جعل مراد الشافعي على ان النص اوجب القطع
وسكت عن البطلان فلا يجوز القول به يرد عليه انه لا حاجة
الى ان يجيب عن الشافعي بارتكاب مثل هذا التكلف بل يكفي
التمسك بالحديث وان كان خبر الواحد وهو ظاهر وان حمل
مراده على ان النص اوجب القطع وجعله جميع الموجب
فاذا بطل العصمة بالحديث يكون القطع بعضه اذ بطلان
العصمة بعض الموجب فيلزم نسخ الكتاب بما دونه يرد عليه في الاستدلال
ان هذا ليس بصالح لان يكون مراد الشافعي لا نالنا ان بطلان
العصمة من الموجب لان السرقة مقضاهما الضمان لا انتفاءه
فجعل انتفاء الضمان وبطلان العصمة من الموجب من فساد

اما الضمان عند الشافعي ليس بهذا الخاص
بل اعم من خبر السرقة فليس هذا
بل هو اعم من خبر السرقة فليس هذا

ان هذا ان كانت زيادة على الكلام
لكنه ليس من قبيل الزيادة بطلان السرقة

وهو قوله عليه السلام لا غيره على
السارق بعد ما قطع يمينه

في ان قول الشارح فان قلنا عدل
قوله ان كان هكذا اي حمل خبر
الاسلام مراده الشافعي على ان لا
يحتاج آية وان حمل على ما قلنا فلا
بان النص آية

بناء على ان ترتيب الحكم على السرقة
يدل على علوية المأخذ وهو السرقة

لان الاستدلال
بالسرقة

لان القطع
والضمان لا يجتمعان

فان السبب
في انهما ان كانا مع

انما كان النص
يجعل القطع

فان قيل
فان قيل

الاستعلاء اولاً) وسواء كان لمن دونه اولاً ولا بد من زيادة هذا
النعم لئلا يتوهم اختصاص هذا اليراد^{الراد} بالعرف الشاف
فقدبر^{الراد} قوله لان صيغة افضل لغيره على سبيل الاستعلاء اولن
دونه^{في قوله قد تكون} قد تكون ناظر الى الاول وقوله تصدر ناظر الى
الثاني على طريق اللف والنشر المرتب فننبه^{في قوله وان اعتبر} (قوله وان اعتبر)
دفع لما يجانب به عن الوجه الثاني وحاصل الجواب ان اختيار الشق
الثاني ونقول المراد صيغة افضل مراداً بها ما يتبادر منها عند
الاطلاق وهو معنى الطلب فيخرج صيغ التهديد والتعجيز
ونحو ذلك وحاصل الدفع ان التبادر يربط لا يخفى بطلانه
ومع ذلك لا يخرج صيغ الذب والاباحة كما لا يخفى والحق
ان لا طلب في الاباحة كما اشيرنا اليه فذكر^{قوله وان اريد} (قوله وان اريد)
الطلبه دفع لما يدفع به هذا الدفع (قوله يكون تكلفاً على
تكلف لان اعتبار معنى الطلب تكلف وتقييده بالجزء تكلف
على تكلف كما لا يخفى) قوله ولهذا اختلفوا فيه القول الاول
للفاضل النفاذاني في شرح المختصر والقول الثاني له ايضاً
في التلويح واراد باشتقاق فعل من فعل نوع هذا الطريق ليشمل
امر الغائب وامر المزيات ايضاً والقول الثالث لابن الحاجب
في ايضاح المفضل والظاهر ان يقول بدل الامر ما يدل على
الطلب (قوله ويخص مراده وهو الوجوب للنص) يعني

الاستعلاء لان صيغة افضل لغيره على سبيل الاستعلاء اولن
دونه قد تكون ناظر الى الاول وقوله تصدر ناظر الى
الثاني على طريق اللف والنشر المرتب فننبه (قوله وان اعتبر)
دفع لما يجانب به عن الوجه الثاني وحاصل الجواب ان اختيار الشق
الثاني ونقول المراد صيغة افضل مراداً بها ما يتبادر منها عند
الاطلاق وهو معنى الطلب فيخرج صيغ التهديد والتعجيز
ونحو ذلك وحاصل الدفع ان التبادر يربط لا يخفى بطلانه
ومع ذلك لا يخرج صيغ الذب والاباحة كما لا يخفى والحق
ان لا طلب في الاباحة كما اشيرنا اليه فذكر (قوله وان اريد)
الطلبه دفع لما يدفع به هذا الدفع (قوله يكون تكلفاً على
تكلف لان اعتبار معنى الطلب تكلف وتقييده بالجزء تكلف
على تكلف كما لا يخفى) قوله ولهذا اختلفوا فيه القول الاول
للفاضل النفاذاني في شرح المختصر والقول الثاني له ايضاً
في التلويح واراد باشتقاق فعل من فعل نوع هذا الطريق ليشمل
امر الغائب وامر المزيات ايضاً والقول الثالث لابن الحاجب
في ايضاح المفضل والظاهر ان يقول بدل الامر ما يدل على
الطلب (قوله ويخص مراده وهو الوجوب للنص) يعني

ان كان ما ذكره
لما ذكره المحقق
يعني الشارح
الشيء الاستعلاء
اعتماداً على ظاهر
الناظرين
ان يكون المراد بها
ما يتبادر منها
عند الاطلاق
ان وجه افضل
علم من المايدل
على الطلب بلفظ
يجمع التبادر
لان الطلب موجود
فيها عند بعض
الاصول

من العلوم ان من لوازم طلب الماهية
طلب فرد منها لا يستحالة وجودها
في الخارج دون فرد
وبوجه الظهور اي كل من العلم بالثلاثة
من الوجودات النفس الامرية لا من الامر
لكن من الامور الاعنانية المصدرة
من وجود النفس الامرية
والمركبة من مثل القوة
الفعل المطلوب الامر بعني اما بقوله
او قد تم
ويجب ان الامر ليس بالمتخالف
او مطلق الطلب جازما او راجحا
الامر في كذا في الخارج
ففي الخارج خروج به فلا عباد
في الابد
لان هذا الفرد اي قول الادب في خارج
عن الفرد في نفس الامر جازما
لا بد ان يكون من الخلق والسنة
فيكون من الاعلى الى الادنى
او الفاصلة بمعنى الواو الوصلة
والشهور في نفس الامر جازما
احدهما قول القائلين دونه والاخر
قول القائلين غيره مستعلا
لا يفلان ان تقسيم الحد لا يجوز
ان تقسيم الحد جائز بمعنى هذا
عند قوم كذا وعند قوم كذا
فقرر

الملك محمد بن عبد العزيز

١٢٤
عن عثمان بن الأفطال
عن مسدد بن فضال
عن الزعفراني

از ملا محمد باقر
نیزه اهل المصطفی

بعضی از این استخراجات

في النظر في

الحمد لله
والصلاة على
آله الأئمة
١٧
محمد بن عبد الله
عليه السلام

الامس
نفسه
نفسه
نفسه

الحمد لله
الوهاب
الغفور

[illegible]

بدعطف بیان
بدین غرض است
که این قصه را
در این کتاب
درج می نمایند

يعني ان المراد باستعمال الصيغة في الذنب والاباحة استعمالها
في جرم واحد سميها وهو جواز الفعل الذي هو حرم من الوجوب
بذكره انما لا ينفذ على بعض مفعله فيكون مفعله قاصرة
وحيثما يجرى بها يتخير ما يدعى وما ذكره في جواب ما اورد عليه
تصريحنا انما يتخير ما يوضحه قوله سر جرمه او مساويا الاول
لذلك لان الشافعي استوفى كونه محرم بقبي لا يمكن ان يدل
الامر على جواز الترك في الذنب او الاباحة بجامع جواز الفعل
كما لا يمكن ان يدل الامر على انما هي في الانب بجامع الشجاعة
فانهم قوه ورتب خصوصية كونه مع حواز الترك او مدونه
بالقرينة امده عبارة الدايخ و انصواب ان يقال ومثبت
خصوصية كونه سر محرجه الزينة او سائر الزينة
كما لا يخفى وفيه انبابة الى انحراف عما يمال على هذا لا يوجب
قولنا الاباحة برب وفولن هو الاباحة ونفريه طائفة اقوله
اي المراد بصيغتهما اما انية بالمراد تجوز الفعل المختلف
واما ان يريد تجوز الفعل المقتب بجزو الترك الثاني بطل ما عرفت
من ان الصيغة لا دلالة لها على تجوز الترك وانما ذلك بالمرأين
وعدم الدليل على حرمة الترك وعلى الاول لا يصح قوله من
الوجوب بعضه في التدبير بل بعضه في التحقيق فليتأمل قوله
عند الشافعي لا عندنا مثل صاحب الزبدة من الحنفية

و قد مر
منه
الشافعي
احواله
ان كان
ان

يعني
بأنه
شوا
فليتأمل
في الامراض

و يمكن ان يجاب ان المراد من قوله
مع حواز الترك حواز الترك مع حياز
بعضه لا مع حياز الترك مع حياز
الترك مع حياز الترك مع حياز
او دبره بشت المسألة من عدم ملاحظة
ساره انتاج تفجير
مع حوا قدر
انما له على اولية الفعل في الذنب وعدم
لقدية الدالة على الاقوال في
كما اذا قلنا انما هي حياز واحد الا ان
فان مدلول لفظ الحياز في واحد الا ان
يستعمل في الانسان والاشياء في الطائر
ان يقال ان استعمال الامر في حواز
الترك ليس ان لا يفي في من الذنب
ولا احاطة بالذمة بخبر المراد
وقد ثبت ان
بما سببه اختيار الثاني
مراد من قوله لا يصح
صبيها مع كونه لا يصح
وعاد هذا الجواب سبب بطلان
حاصله من ان يرد تجوز الفعل
الترك في كل الصيغة لا في كل
الترك في كل الصيغة لا في كل
بشيء ان يجوز ان يدل على
انما هو ريد المحدث ان
خارج عن القيد
اعراض بقوله لا عندنا ان احاطة
من الحنفية مع فاعل قال الشافعية

ويُفسر بعد ما العلم بما وضع له من المرة أو التكرار أو المطلق
 وقد يفسر بعد ما العلم بمراد المنكلم بناءً على الاشتراك وقد
 يفسر بعد النص في الزيادة على المرة بنفي وإثبات قال في
 شرح البديع ومال إليه إمام الحرمين هذا فالأقوال سبعة
 وفيه قول ثامن وهو أن المعلق بالصفة يقتضي التكرار
 دون المعلق بالشرط وقال في الغش الجامع ارتضاء القاضي
 أبو بكر ورجحه بعض المتأخرين هذا (قوله الأول) وهو مذهب
 الأستاذ أبي إسحق (أنه يوجب العموم والتكرار) مدة العزم
 إن أمكن على ما في شرح المختصر (قوله على مصدر معروف باللام)
 فيحصل على العموم والاستغراق (قوله مختصر) يعني أن طلب
 الفعل من الفاعل وضعت له عبارة أن مختصرة ومطولة
 فالأولى وهي الأمر قولك اضرب والثانية اطلب منك
 الضرب والمختصر والمطول في إفادة أصل المعنى سواء (قوله
 على قصد الإنشاء) لتكونا كالمترادفين (قوله أن التعريف
 زائد) لأن المدلول عليه بالأمر هو حقيقة المصدر من حيث
 هي (قوله على ذلك) أي على فهم التكرار من الأمر (قوله
 لكنه يحتمله) والفرق بين الموجب والمحتمل أن الموجب يثبت
 بغير قرينة والمحتمل بها ثم توحيد الضمير لاستلزام العموم
 التكرار على ما عرفت (قوله لما من سؤال لا وقع) فيه تأكيد

١ وهو مذهب القاضي أبي بكر وجماعة
 واختاره إمام الحرمين
 ٢ أي الاشتراك المعنوي فلا يريد أنه خروج
 من البحث لأن بحثنا في الخاصة وفي
 المشترك
 ٣ الأربعة في الشرح فوالله مذهب النوف
 بذلك شطب
 ٤ على خلاف ما قال الشارح بقوله سواء
 وقت بوقت أو علق بشرط
 ٥ ادراج الحاف لأن أحدهما مفرد والآخر
 مركب وهما لا يكونان مترادفين
 على المختار

حين عُدَّ من انواع المنسوخ بيان وصفي الحكم مع بقاء اصله
 ينسخ فرضية صوم عاشوراء مع بقاء مندوبيته فلأمل
 (قوله وهما فرعه) اي المجاز والحقيقة فرع الاستعمال كما ينبغي
 عليه تعريفهما (قوله لا يصير اللفظ مجازاً او حقيقة قاصراً)
 بل هو حقيقة كاملة في الوجوب المنسوخ (قوله ههنا) لا يخفى
 فائدة (قوله فلا ينافيه النقيض بما ذكر) من التوقيف بالوقت
 او التعليق بالشرط او التخصيص بالوصف فيصح تقرير الخلاف
 على تلك المذاهب الاربعة فلا تغفل (قوله فشموله افرادها)
 فالعموم باعتبار الافراد والتكرار باعتبار الازمان مثلاً
 العموم في التطبيق ان يقع الثلث دفعة والتكرار ان يقع
 مرة بعد اخرى (قوله فيلا زمان) ان اراد اللازم من الطرفين
 على معنى ان العموم لا يوجد بدون التكرار والتكرار لا يوجد
 بدون العموم فلا يتم التقريب وان اريد اللزوم من طرف
 الواحد على معنى ان العموم لا يوجد بدون التكرار فباب
 النفاذ لا يبنى للواحد كما عرفت وقد انطقه الله تعالى
 الصواب في قوله وعامة او امر الشرع بما يستلزم فيه العموم
 التكرار (قوله من القرينة) اي قرينة العموم والتكرار والخصوص
 والمرة (قوله ففيه اربعة مذاهب) وفيه مذهب خامس
 وهو التوقيف حكاه في الزبدة وجمع الجوامع ومختصر الاصول

اشارة الى ان
 من التوقيف
 جازا في المذهب
 لا يصح تقريره
 في المذهب

اشارة الى ان
 المذهب
 لا يصح تقريره
 في المذهب

ان جواز صوم عاشوراء عند الشافعي
 انه منفعة الوجوب قبل الترخيص
 وانما عندنا وجوبه الجواز
 انه منفعة الجواز قبل الترخيص
 والاشارة الى ان جواز صوم عاشوراء
 عندنا هو جواز الترخيص الجواز

ان جواز صوم عاشوراء عندنا
 انه منفعة الجواز قبل الترخيص
 والاشارة الى ان جواز صوم عاشوراء
 عندنا هو جواز الترخيص الجواز

انه لا ينافيه النقيض بما ذكر
 من التوقيف بالوقت
 او التعليق بالشرط
 او التخصيص بالوصف

في تلك المذاهب الاربعة
 فلا تغفل
 قوله فشموله افرادها

فالعموم باعتبار الافراد
 والتكرار باعتبار الازمان
 مثلاً

اشارة الى ان
 المذهب
 لا يصح تقريره
 في المذهب

تاریخ
اعتماد المحصور
من سنة المحصور

لا تتركوا
لأننا نعلم
مجاناً
لأننا نعلم
لأننا نعلم
لأننا نعلم

بالجواب عنه إن ذلك السؤال لا يدل على احتساب القيمة للذكر
لما عرفت هناك بعينه (بقوله بديلة القرينة) هي ثمانية

عليه الاحتمال يعني جنسها ان يوجد فريضة دالة على تقدير

المصدر معرفة (قوله) يتمم بحسب الارادة اي يفي بجوزيه

نية التخصيص، انتهى وسياق جواباً في دليل القول الرابع

وفي بحث المفضي اليه لا يجوز له فيه (قوله الثالث) ظاهر

فَصَرِّهٖ اِنْ الْمَعْلُومَ بِالْمُشْرُطِ اَوْ الْمَقْيَدِ بِالْوَصْفِ يَحْتَمِلُ التَّنْكِارَ

والحق انه يوجب على هذا المذهب والصواب ان يقول انه

لا يوجب التكرار إلا إذا كان ، على ما وقع في الكتاب قوله
 كقولهم : لا يوجب التكرار إلا إذا كان ، على ما وقع في الكتاب قوله

بشرط الحاجة فأوجب التكافل (قوله قد الأم بالصلة)

مُشَرًّا إِلَى إِنْ أُمِّ الصَّلَاةَ مَعْنَاهُ أَجْعَلِ الصَّلَاةَ ثَمَنَةً حَاصِلَةً

العدد وهو ظاهر (قوله الجواب ان المراد به) الشق الثاني وهو
(مقابل المشي والجمع) كما عرفت (والمع) أي منع المناقاة
بين الافراد واحتمال العدد (مكابرة) المقنض العقل فلا
يسمع وقد تفضت للجواب باختيار الشق الاول بناء على
المذهب الاول في الخلافية المذكورة آنفاً (قوله الثاني)
حاصله منع كلية الكبرى وحاصل الجواب اثبات كليتها بنقيض
الحدا لا يسط بقيد العراء عن أداة الاستغراق (قوله الثالث)
معارضة على صورة القياس الاستثنائي وجوابها منع لقيده
الاستثنائية (قوله فانه مخالف لاجماع اهل العربية)
فيه نظر عرفت (قوله المحصول) بالرفع صفة اللفظ المطلق
مينا ولقد بالغ في تحقيق دليل هذا المذهب وبذل جهده في
دفع ما يرد عليه من الابحاث وقد بقي ان هذا الدليل لما يفيد
عدم الدلالة على التكرار بالمادة فلم لا يدل عليه بالصيغة
وهي المتنازع فيه (قوله هي المقارنة للارادة) ودلالة مثل
القاسم والحارث على المصدر وليست بمقارنة للارادة فلا
دلالة هناك على المصدر (قوله وذلك) أي اسم الفاعل الدال
على المصدر كما السارق في قوله تعالى في سورة المائدة والسارق
والسارقة فاقطعوا ايديهما (قوله اريد بها) أي بالمصدر وليتأني
باعتبار السرقة (المرّة) التي اقل الجنس (ولا احتمال) فيظهر

١- ويجاب ان الخلاف في اسم الجنس
٢- الجواب الذي هو قابل لاسم الجنس
٣- لان العدد الذي صرح بتأويله لاسم
٤- الجنس وان ادعى بعضهم المصدر ايضا
٥- لا يمكن الحق انه مقابل لاسم الجنس
٦- ولا يلحقه الخشب ان يقول بدل تفضت
٧- وقد نوهت وغلطت كما عرفت مما
٨- نقضت من المنقح وغيره
٩- من اسم الجنس موضع للمناهضة الفيد
١٠- المنتصر وقد عرفت اندفاع كقول الخشب
١١- بان ذلك لا خلاف في اسم الجنس
١٢- لا في المصدر

أي اسم الجنس
موضع للمناهضة
مع دواسة
لا يعضنها

أي في المبدئية
الخلافية يعجزان
اسم الجنس
بل هو موضوع
للغرض المنقح
اولا

ولا يمكن صرح
تفسيره بالعدد
ومنعها لاسم
صحة تقيده
بالعدد

أي كقول صيغة
الامر دالة على
العدد والتكرار

١- ويجاب ان الجواب اريد لالة الصفة ليس
٢- ويكفي ان يستدل به اجماع المتأخرين
٣- بخلافه لا سيما انما يدل على الزمان كما يدل
٤- وان ههنا لا سيما انما يدل على الزمان كما يدل
٥- فتصحب الفعل فلا دالة لها
٦- اعلم ان الصيغة كما تستعمل بمعنى الضميمة
٧- تستعمل بمعنى جمع مع الصيغة والمادة كما
٨- حقيقة السكون في وجوبه بعد المنقح
٩- فالمراد بها هنا هو الثاني

وجه الموعظة ان في الذوا السليم يقع على
أقل الحسن دون التكرار وكذلك في غفلة
في التفرج حيث لا تفر في الوحدة الحسية
بأن تفر الغالب ما بها
من حيث

بان قوله القائل بالحياء الكبر
 من حيث العدد وقرره القائل بعباده عدم
 انكاره من حيث الوحدة الحكيمة لكن فيها
 اختلاف فاما اذا علمت ان
 الذنوع مضمومة لا تقبل
 في النسخ عند قول المتن بعد مدلوله
 قطعا في بيان صحتها
 لا الاحتمال لبقية ما نتجنا من حيث قال
 من النسخ
 وبموجب ذلك

وهو معنى البيت على تقدير الحذف في
بجاء البيت الصلاحية بجمعان أيضاً
المناسبة للفضل لم بمعنى القوة
المقيدة بجاء الوجود
بجاء معنى الكلام

مقصود المحققين من بيان اختيار المصدر
الاول بناء على فئتين ان المصدر
موضوع للماهية مع وحدة الالهيته
يعني ظن ان المصدر اسم جنس

[illegible]

والمباح للنظر الثاني والتدقيق
فيكون الاصل بالصوم والكفارات
والندوة من اقسام المطلق والندوة
الشاح واما صوم الكفارات والندوة
الطاعة وقضاء رمضان فالاطولها
من اقسام المطلق
اشارة الى الجواب بان قد تحقق دون
التقليد حقيقة عدم الاشكال دعه
واشارة الى عدم مبنى على زيادة او غير
فما ياتي من الوقت مبنى على زيادة او غير
مشروع وان كان غير مضمي عنه
اشارة الى حذف المضاف في قوله انها
واشارة ايضا الى ان ضميرها راجع
الى الصيام بتقدير مضاف هو الاوامر
رعاية للتقسيم لا المأمورة
قسم الامر لنفسه لا المأمورة
في بيان وجه عبارة عن زيادة سكان
في زمان مخصوص بفعل مخصوص يكون
داخل مفهوم لا قيد لان الوقت بالزمان
مطلقا مع انه قد صرح بان الوقت بالزمان
لا يخص لان يقال ان الزمان بالزمان
في مفهوم زمان الوقت بعد فوات زمان
هوان الزيادة لا الشدة المحج

ذكرنا بل (يزاد) عليه او يكون الاثنيان به بعده (غير مشروع)
كأمر الصوم فانه اخص جواز ادائه بوقت محدود وهولها
بحيث يكون الاثنيان به بعده يعني في الليل غير مشروع وهذا
بحسب بادى النظر كما ستعرف هذا والظ من صنيع المص
هنا عدم ارتضائه بالزيادة فيشكل عده الحج فيما ياتي من
انواع الوقت مع انه حقق هنا بان مراحل الحج يكون مطلقا
على الاول فان الاثنيان به بعد تلك الايام المخصوصة لا يكون
قضاء فلا تفضل (قوله وعلى الثاني) يكون مراحل الحج (موقفا)
لانه اخص جواز ادائه بايام مخصوصة بحيث يكون الاثنيان
به بعدهما غير مشروع (واما صيام الكفارات) اى كفارة
الصوم والظهار واليمين والفضل والحجاة في الاحرام
(فلا تظهر انها) اى ان اوامرهما ويجوز التقدير في اول الكلام
من اقسام المطلق وان تعلقت بالنهار لان التعلق بالنهار
داخل في مفهوم الصوم لانه الامساك عن المفطرات لثلاث
نهارا مع النية لا قيد لانه لان القيد يجب ان يكون خارجا
عن مفهوم المقيد وعدها اى عده هذه الاوامر من اقسام
(الوقت) في كتاب الاصول سيما هذا المختصر تسامح يرتك
لمشاركته مع الوقت في بعض الاحكام فليذكر في قرينه
(قوله مبنى على الظ) من تعلقها بالوقت وهو النهار وان

اى بزيادة وقت
او غير مشروع
في التقدير

حيث قال فيها
بعد راما مطلق
يشبه المص
والظرف كوقت
الحج

اى مختبر المضاف
في اول الكلام
بان يقال اوامر
صيام الكفارات
تقدير

والصواب ان يقال ولا يراد بها الواحد الاعتباري فلا تغفل
(قوله في الكرة الثانية) الصواب في الكرة الثالثة للاجماع
على قطع رجله اليسرى في الكرة الثانية (قوله مع ان الحكم)
وهو القطع واحد في المطلق والمقيد وهما فاقطعوا ايديهما
وفاقطعوا ايما نهما والحادثة وهي السرقة واحدة فيهما
ايضا وفيه اى فيما اتحد الحكم والحادثة يحتمل النص المطلق
نخوفا قطعوا ايديهما على النص المقيد نخوفا قطعوا ايما نهما
انفا قابين الائمة فالشافعي ترك مذهبه هنا بل خالف الاجماع
(قوله اقول) حاصلة ان الشافعي لا يسلم وجود النص للمقيد
هنا حتى يحتمل عليه النص المطلق فلم يلزمه ما ذكرت والله اعلم
(قوله وهو اما مطلق عن الوقت) المشهور فيما بينهم
ان التقسيم الى المطلق عن الوقت والمقيد به اما هو لم يورده
والمص خالفه فجعله لا مرفد بر (قوله لم ينفيد المطلوب به) اى
اى لم يخص جواز اداء المأمورية (بوقت) محذور يكون لا ينيل
به اى بالمطلوب به بعده اى بعد ذلك الوقت قضاء كما مر
الصلوة فانها اخص جواز اداها بوقت محذور بحيث لا يكون
الا بيان به بعده اداء بل يكون قضاء فهذا التقرير يندفع
ما ينوهم ان المأمورية فعل لا يوجد بدون الوقت فلا معنى لكون
الامر مطلقا عن الوقت ففطن (قوله وقد) لا يقتصر على ما

وجهه ان قيل الشارح اعنى قوله لانه
يراد به بدل وثبت عدم الارادة
والا ان يراد الاحتمال لان الاحتمال لا يورده
ولا ازالة الالته نفى الاحتمال
في اتيان المطلوب او يقال الاحتمال
وفورعي
ويكن ان يجاب بان مراد الشارح بالثانية
انفاق اى التيسر في قطع رجله اليسرى
او يقال المراد بالثانية غير المرة الاولى
وجهه ان تقسيم المأمورية يستلزم
تقسيم الامر وتقسيمه يستلزم تقسيم
ان منه من جعل لا ينفى على التبع
قال والامر نوعان الامر كصاحب النار حيث
حيث قال وما المطلق الى وقت الاسلام
للمجهور
وجه الدبر ان تقسيم المص ايضا راجع
الى المشهور كما يشهره تفرقة بين
وهو الذي لم ينفيد المطلوب به لانه
المطلوب به عبارة عن المأمورية
فلا منافاة بين تقسيم الفوه وتقسيمه
لان المص اعتبر الرجوع والنفوذ
منه
وجهه ان المطلق عن الوقت بالنظر
الى وقت محذور لا الى مطلق حتى
ينوهم فافهم

والصواب ان يقال ولا يراد بها الواحد الاعتباري فلا تغفل
قوله في الكرة الثانية الصواب في الكرة الثالثة للاجماع
على قطع رجله اليسرى في الكرة الثانية قوله مع ان الحكم
وهو القطع واحد في المطلق والمقيد وهما فاقطعوا ايديهما
وفاقطعوا ايما نهما والحادثة وهي السرقة واحدة فيهما
ايضا وفيه اى فيما اتحد الحكم والحادثة يحتمل النص المطلق
نخوفا قطعوا ايديهما على النص المقيد نخوفا قطعوا ايما نهما
انفا قابين الائمة فالشافعي ترك مذهبه هنا بل خالف الاجماع
(قوله اقول) حاصلة ان الشافعي لا يسلم وجود النص للمقيد
هنا حتى يحتمل عليه النص المطلق فلم يلزمه ما ذكرت والله اعلم
(قوله وهو اما مطلق عن الوقت) المشهور فيما بينهم
ان التقسيم الى المطلق عن الوقت والمقيد به اما هو لم يورده
والمص خالفه فجعله لا مرفد بر (قوله لم ينفيد المطلوب به) اى
اى لم يخص جواز اداء المأمورية (بوقت) محذور يكون لا ينيل
به اى بالمطلوب به بعده اى بعد ذلك الوقت قضاء كما مر
الصلوة فانها اخص جواز اداها بوقت محذور بحيث لا يكون
الا بيان به بعده اداء بل يكون قضاء فهذا التقرير يندفع
ما ينوهم ان المأمورية فعل لا يوجد بدون الوقت فلا معنى لكون
الامر مطلقا عن الوقت ففطن (قوله وقد) لا يقتصر على ما

المطلق عن الوقت ولم يوجد اى لامثال والسجود فيه اى في
ذلك الوقت المعين وهو وقت التسوية والنسخ فيه من روحه
فلما توجه الذاكر اليه وقد يقال هذا عين الجواب الذي رده اولاً
فنصبر (قوله ولنا ان الفور) وهو التقيد بالحال (امر) من
صفات المأمورية (زائد) عليه ليس عينه ولا جزءه (شوق)
وجودى ليس بيباق على العدم الاصيل (فيحتاج) في بونه (الى القرينة)
اذلا دالة لمجرد الامر عليه (بمخلاف التراخي) فان عدم التقيد
بالحال وان كان امراً زائداً لكنه ليس بشوق بل هو عدم اصلي لا يحتاج
الى القرينة الا بمعنى (التقيد بالاستقبال) فانه كالفور امر زائد
شوق يحتاج الى القرينة وهذا جواب عن القلب بالترخي بمعنى التأخير وهو التقيد
بالاستقبال كما ان الفور هو التقيد بالحال فكل منهما امر
زائد شوق يحتاج الى القرينة وتقرير الجواب ان المراد بالترخي
ليس هو التأخير بل عدم الفور وهذا ومنه يعلم ان محصل
المذهب المختار ان الامر المطلق لا ينفيد بزمان وقد صرح به
في المعنى فيشكل عدا الامر من قيام الفعل المعرف بما دل
على اقتران حدث بزمان او ما يؤدى مؤاده وكه قرع به سمعك
في العلوم العربية فنصبر (قوله والمخلاف في الحج ابتدائي)
اى ليس بمبنى على المخلاف في ان الامر المطلق للفور وللترخي
اذلا خلاف بينهما في انه للترخي (وامر الحج مطلق)

راى من المعنى
موجدهم التقيد
بالحال

اى تقيد ان
الامر بزمان
بالاستقبال

اى من الزمان
بالمعنى الثاني
والفور

ما علم من
المعنى
المراد

اى من كون
الترخي بمعنى
عدم التقيد
بالحال

اى بعد الامر
من انفس
الفعل

بطريق بناء
الاشارة للمؤثر

بشراى التقيد بالزمان المردود هو
دلالة الفاء في قوله فتعذر على الوقت
وهذا الجواب دالة قوله فاذا استوفيت
على الوقت فكم من فرق بينهما بمعنى ما قبل
الامر المردود دالة على انه لا ينفذ
بقية لفظه ان الامر مطلق لا ينفذ
هذا الجواب من الاش
فان جرد هذا من الاش
هذا المعنى الاول للترخي يعنى عدم
تقيد انبان المأمورية في الحال
اى ليس المراد بالترخي التراخي بمعنى
الناف وهو التقيد بالاستقبال
بمعنى تقيد المأمورية بالانسان في الاستقبال
اى العارضة بالقلب كما بالمكان
الامر المطلق بمعنى التأخير
امر زائد لكن المقدم اه
اشارة الى ان معنى فور امر زائد
اى بزمان مخصوص بزمان لا بزمان
بما تخرج فقولنا لا ينفذ في شرح
المطلق وان كان لا ينفذ فلا ينفذ ان يكون
وقوع الفعل في زمان فان الامر لا يكون
واحد من الاثنين لان في الضرب ولا يخص
اخر من الاثنين لان في الضرب ولا يخص
شعنا كما يتعين لان ذلك من ضرورات
المضروب وان كان بالضرب
اقتال الامر بالضرب

لم يكن قيدا (قوله والكفارات) أي المأثية ولو عتقا (قوله ما
منك ان لا تسجد) ذهب الجمهور الى أن لا صلة وحرف الجر
المحذوف كلمة عن والمعنى ما منعك عن السجود وذهب الامام
السكاكي الى ان منعك بمعنى دعاك وان لا غير صلة وان حرف
الجر المحذوف كلمة الى دون عن والمعنى ما دعاك الى ترك
السجود والعلاقة ان الداعي الى الترك يستلزم ان يكون صارفا
عن الفعل والتقرينة كلمة لا اظهر ان المانع الصارف لا بليس
انما كان عن السجود لا عن تركه ورجح الفاضل النفاذ ان
هذا على قول الجمهور بان المجاز هو بالغ واغلب من جعل لاصلة
أي مزيدة سيما في مثل هذا المقام (قوله قد منع المحققون)
لا مانع الا القاضى ابوبكر في التقريب واقتفاء النفاذ ان
في اللوج واما الفحول من المحققين كالقاضى البضاوى
وصدر الشريعة ونجم الاثمة فعلى الاثبات وينفعك الرجوع
الى بحث الفاء من حروف المعاني من هذا الشرح (قوله للقطع)
بل القطع بالدلالة لا بعد مهابا فانصف (قوله يجوز ان يكون)
قد يقال مثل هذا الاحتمال لا يقدح في الاستدلال بالظواهر
(قوله او يقال ان ذلك) أي الامر بالسجود لآدم عليه السلام
(امر مقيد بوقت معين) بدليل قوله تعالى فاذا سويته
ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين وكلامنا في الامر

واضح قوله ان لاصلة قد انذره لخصار
اللفظ اذ هو على ظاهره ليس بغير لانه
يكون المعنى حينئذ ما منعك من عدم
السجود وهذا يقتضي سجوده وهو ليس
تقريب

أي لا مانع لدلالة الفاء الجزائية على
التنقيب وقوله لا مانع انارة ال
ان الخ في قد منعك باللفظ المعنى
لوقوعه في مقابلة قوله لا نسلم
اذ المنع بهذه الآية السمي والسوء
الجمعة حيث قال الفقهاء وبجرح
السمي وترك السج بالاذان لقوله
تعالى واذا نودي بالآية

قوله فانصف هذا من نهض الدلالة
موجودة فلهذا قالوا اذا سمع الاذان
يجب السج لا يراخ اللهم الا ان يقال
ان مراد الشرح انه لا دلالة هنا على
الوجوب من جهة الفاء بل الوجوب
مفهوم من كون الامر مقيدا باذا
لنودي

في بحث اذا الاحتمال عن دليل
وهو مخالفة اللفظ ليس للجمهور
المستلزم

هذا يدخل في
بالصوم ظاهر
الكل
ان لا مانع ان
منع عن السج
لا عن تركه

المنع
المنع
المنع

فان كان الجواب
كيف يكون
والاحتمال

المناسبة بين الاوقات والعمادات حتى يصح السببية (قوله
 قلنا) حاصله المراد بالحكم هو ما ثبت بالخطاب لانفس
 الخطاب وظانها ليس بتقديم فليتأمل (قوله قوله) مبتدأ
 خبره علة (قوله المحاط غير المسبب) لان المحاط هو المؤدى
 والمسبب نفس الوجوب كذا نقل عنه فلا منافاة بين ظرفية
 الوقت للمؤدى وسببيه لنفس الوجوب للفاير المنسوب اليه
 فلنا نم ان المحاط غير المسبب (لكنه) أى المحاط (يستلزمه)
 أى لا يوجد بدون الوجوب فاذا كان الوقت سببا للوجوب
 لزم تقديمه على المؤدى فظهر لنا فاة (قوله ثم ذلك الجزء)
 لا يجوز ان يكون آه انقل المفتى تعيين اول الوقت للسببية
 لا سببية مطلقا فلا ينافى قوله السبب هو الجزء الاول
 واما قوله سواء وليه الشروع ولا فقيده للنفى فلا يرد
 ان الجزء الاول اذا قارنه الشروع تعيين للسببية فكيف يصح
 التعميم انتهى (قوله على من صار اهلها) بالاسلام
 او العقل او البلوغ او الطهارة عن الحيض او النفاس
 (بعده) أى بعد اول الوقت (قوله ولا ننفاها) علة لقبوله
 قلنا قدمت عليه (قوله ثم ان وليه الشروع تقررت فيه)
 عبارة الشريف العلامة قدس سره في تقرير مذهبنا في
 حاشية شرح مختصر الاصول هكنا فان اقترن به الفعل

مع اننا لما انما ثبت بالخطاب
 هو وجوب الاداء وان الخطاب
 الوجوب بطلان الخطاب فثبت
 خطاب الاداء ثابت بالوضعي
 الوجوب ثابت بالوضعي فافهم
 قوله قلنا مل وجه كون ما ثبت
 بالخطاب حادثة بكون الخطاب
 قديما وهو كون تعلق الخطاب بحادثة
 لا بالباب

للطرف والسببية النسب اليه
 والاول هو المؤدى والثانية
 من الوجوب

٣
 ويكون الوقت طرفا للمؤدى يستلزم عدم
 تقدم الوقت على المؤدى فلا ينافى
 عدم تقدمه على نفس الوجوب ويكون
 سببا بقصد تقدمه قلنا في

يعنى ان المفتى راجع الى قبل العيب
 وليس يرجع الى سببية اول الوقت
 مطلقا

١٤
 الاوقات
 كقول الوجوب
 كقول الوجوب
 كقول الوجوب

١٥
 الصبر راجع الى
 الوقت باعتبار
 كونه لكل الوقت

١٦
 وهو قوله لا يجوز
 ان يكون اول
 الوقت

[illegible]

لا يقال كان ذلك سبباً عن النطق
 خاصة فادى به سبب هذا الحادث لانا
 نفعل لا نهى عن الصلوة مطلقاً الا ترى
 ان البى على ما دام فاقبته صلوة الشهد
 الترس نظراً فوضاها الحار فاعلم الشهد
 وذل هذا على ما رواه الشيخ عبد الرزاق
 لا ريب ان ما بعد الطلوع وقت حرام ثم
 قيل وقد جاء في قول الرزاق قدس
 ان ربي عليه السلام قال لا ريب ان
 حجة من صلاته الصبح قبل ان تطلع الشمس
 عليه فمؤنة
 فقل هذا دفع الفض الوارد جبال الخلف
 يمنع التحلف
 ويحجب بانها السبا من قائل واحد كما قيل
 لكن لا يكون جوازاً الا مع يرد على الشاح
 عكس الترتيب وان لم يكن فاللهما واحداً
 عكس الترتيب من الفض الجبر ان والتخلف
 اعلم ان حامل الفض الجبر ان والتخلف
 ان لعنه الله ولا ما بعد لغزيب ما يجب
 كما لا يلزم في انهما كانا في الاذان
 المذكور أيضاً وقد ذكر في الكواكب منع من
 والوجه من ان لا يجوز في الترتيب للشيخ
 والتخلف مع ان لا يجوز في الترتيب للشيخ
 وهو على ما في قوله تعالى فليذكر
 ولا حتى يتسلسل ما قبل من غير ان
 يتبعه وتأجل ما قبل من غير ان
 رادى لغزيب ما لا ريب في ذلك
 اى قلب الجواب من الفض الجبر ود
 الجمع الاشكال بالجهل الفاسد
 في ان ما يثبت وان زعم الاشكال بالجهل
 الفاسد لا يدفع الاشكال بسبب على ما هو
 باول وقت التحول وقت لا حرج فيكون جاز
 الذي اتصل وقت لا حرج فيكون جاز
 كذلك وقد اقول ويمكن
 ضعيف هذا قال ويمكن
 نعم بغيره فقد بينا في شروطه ان لا ريب
 في وقت لا حرج فيكون جاز
 مثل الوقت لكن ليس في وقت

وحيث انهم جلوب من
لحم فاشح بان قول الش
تقريباً للشرط ان
اجزاءه ان الشرح
علامته بين اجزاء الشرط
او حاله بين اجزاء الشرط
ويجيب بان كون الاصل في الشرط
الاتصال ليس فمطلق الشرط
لانه يفرض الشرط
فيما قبله
لان كونه كثيراً على التخصيص
انما يدل على كونه كثيراً على التخصيص
لان كونه كثيراً على التخصيص
انما يدل على كونه كثيراً على التخصيص

بين النضيعين ولا يخفى عليك ان بيان الفرق انما بين
 عند الاشياء فلا تغفل (قوله لانفصال فيه اصلاً) لا
 ليس الا من التسه بعبدة الشمس كما عرفت وهو لا يبعد ومنها
 قبل الطلوع (قوله بدئي به في وقت الاحرار) ذكره تحقيقاً
 للتصريح والا فالعصر الذي بدئ به في الجراء الكاسل لا يفسد
 ايضاً بالغروب على ما عرفت (قوله اي لم يحكم) مثير الى ان
 قوله لم يفسد من الافعال (قوله بالقياس على الثاني) فالاصل
 هو العصر والفرع هو الفجر وحكم الاصل عدم الفساد بخروج
 الوقت والعلة وقوع اوله في الوقت وهو متروك بينهما
 فينعدي الحكم المذكور الى الفرع فلا يفسد الفجر بالطلوع
 وهو المظ (قوله قلنا الاول قياس مع الفارق) وفي تقديره
 طريقان الاول انا لانهم ان العلة هي مجرد وقوع اوله في الوقت
 واذا هي وقوع اوله في الوقت الناقص او وقوع اوله في وقت
 مع وقوع آخره في وقت الصلوة في الجملة او مع خروج آخره
 عن الكراهة ولا شك في عدم اشتراكها بين الاصل والفرع
 وهو ظاهر والثاني اناسلنا ان العلة مجرد ما ذكرت وان
 مشترك الا ان في الفرع مانعاً من ايجاب الحكم وهو عروض
 الفساد على الكامل والخروج الى الوقت المهيول والدخول
 في الكراهة ولا شك في عدم تحققه في الاصل فلا يتم القياس

ولا انشاء هيب فاحصاً ان بيان
 هذا مرده في خارصه فلا تغفل ان
 وهو منافع هيب من ثلثين على اصل
 واحد فوم ان الفرق بين سبيلهما فقال
 دعاه والفرق بينهما كما لا يورى بانها
 اي كمال العصر بدئي به في وقت الاحرار
 بالغروب على ما عرفت
 اي على ما عرفت مناهلاً عن طريق
 قبل محجفة
 اي علة حكم عدم الفساد في الاصل
 وهو العصر
 فانظر الى الوجه الاول من الوجه الثاني
 وما ذكره الشافعي عليه السلام في وقتها
 في الوقت واخرها خارج الوقت

كلام القوم) حتى ان بعض الحنفية انكر الفرق وبالغ في انكار
واذ عي ان استحالة غنية عن البيان وأورد نبيها لآزالة
الحفاء عن بعض الازهان بان الصوم مثلاً هو الامساك
وهو فعل اذا حصل حصل الاداء ولو كانا متغايرين لكان الصيام
فاعلاً فعلين الامساك واداء الامساك وهكذا في كل فعل
وهذه مكابرة عظيمة (قوله والاقرب ما افاده بعض الفاضل
وهو الفاضل النفاذاني في الملوح وهذا قولان آخران
الاول لصاحب الكشف وهو ان نفس الوجوب اشتغال للذمة
بوجود الفعل الذمى ولزوم مال منصور في الذمة ووجوب
الاداء لزوماً خارجاً من العدم الى الوجود الخارجى الثباني
للمولى المحقق صدر الشريعة وهو ان نفس الوجوب اشتغال
الذمة بفعل او مال ووجوب الاداء لزوم تفرغ الذمة عما
اشتغلت به والقبولان متضاربان ولعلها اقرب مما اخاره
المص وما اورد عليها الفاضل النفاذاني فقد دفعناه في
تعلقنا على الملوح فلا نطول الكلام بذكره والله الموفق
(قوله في زمان ما) متعلق بايقاع او اداء (وقوله بعد وجود
السبب) متعلق بلزوم وكذا (قوله في زمان مخصوص) متعلق
بالضمير في لزومه لانه ايقاع او اداء (وقوله بعد وجوده)
اى السبب متعلق بلزوم (قوله فان المعذور) توضيح لما ذكره

عبارة التلويح وكذا في فاعل كالاكل
والشارب كان فاعلاً فعلين احدهما
ذلك الفعل والاخر ادائه

اشارة الى نفس الوجوب في الوجوب كبدق
اشارة الى نفس الوجوب في الوجوب كبدق
اى واشتغال الذمة بلزومه

بالاخر من العدم الى الوجود بانان
فعل الصلوة في البدن وبنائها الزلوة
في المالى

لانها يدلان على تضاربها مفهوم
ووجوداً

بمعنى ان الضمير كونه عن ترجمه
بمعنى به الضمير

عن الفطرات الثالث
والاخرين

بمعنى ان الامساك
لما هو عين الاداء

اشارة الى نفس الوجوب
الوجوب وهو وجوب نفس

اشارة الى نفس
دال على

الاشارة الى نفس
نفس الامساك

١٤
في وجوب القيس
فهذا القول
مربوط بقول
الشافعي ولا ينفك
عن

[illegible]

الصفة بان جن او مات فيعلم ان ما فعله كان نفلا وهو قول الكرخي
(او نفلا يسقط به الفرض) كالوضوء قبل الوقت فنيل يمنع
لزوم الوضوء المفروض في الوقت وهذا قول البعض منهم
(قوله وهو ان صحة الصلوة) قال البيضاوي في المنهاج الصحة
استتباع الغاية وغاية العباداة موافقة امر عند المتكلمين
وسقوط القضاء عند الفقهاء فصلوة من ظن انه منقطع
صحة على الاول لا الثاني (قوله وعند علمائنا) ذكر المصنف
شرح اوائل المقصد الثاني ان الصحة كون الفعل موصلا الى الوقت
الديني والمقصود الديني في العبادات تفرغ الذمة وقد
تقرر عندهم ان اول الوقت سبب لنفس الوجوب واشتغال
الذمة به فلو صلى في اول الوقت فقد فرغ ذمته عما اشتغل
به وهو معنى الصحة فظهر ان صحة الصلوة في اول الوقت
انما هي لانعدام سبب وجوبها لا لتوجه الخطاب لانه سبب
وجوب الاداء لا سبب نفس الوجوب الذي عليه يدور
الصحة هذا وما ذكره بقبوله لانه انما يتوجه آه ففيه نظر لانه
اذا شرع فيها في اول الوقت فلا شبهة في توجه الخطاب
فلا يتم التقريب فليتأمل (قوله لا قبله) اي لا ياتى بالتأخير
الى آخر الوقت (قوله لا شيء عليه) هذا لوظن السلامة وميل
فجئة واما اذا ظن الموت في جزء ما من الوقت واخر الصلوة عنه

مع ان المسناد من كلامه انعدامه
صحة الصلوة عند علمائنا الفا هو
من انعقاد سبب وجوبها فقط بدون
توجه الخطاب واللازم من ذلك
في اول الوقت وعلى هذا لا يشرع
سبب وجوبها كما في مذهب الظاهر
فحينئذ لا يتم التقريب

ويمكن ان يجاب بان اول الوقت علة
مؤثرة في جعل الله تعالى كالأحرف
مترتبة بالنسبة الى الوقت لانه
مقدم على الشروع وعله المؤثرة
فحصل توجه الخطاب بالشرع
مسل لكن حصولها معا غير مأمور
فلا يتم عدم استقامتها بالتقريب

انما يكون الصلاة
واجبا في الوقت
ونفلا في اول
الوقت

انما يستتبع التكليف
انما يستتبع التكليف

انما يستتبع التكليف
انما يستتبع التكليف

(قوله بخلاف الهيئة) ونحن مسئلة الحياطة اذ المعين عليه
هو نفس الحياطة لا الحياطة بقصد الاجارة (قوله وطنا
يختلف ثواباً) فان الفرض ثواباً من النفل قالوا الا الوضوء
قبل الوقت فانه نفل افضل فيه والا السلام فانه افضل
من ردة الفرض والابراء المرفاه افضل من انظاره لوجب
(قوله فكنا لا بد لصيرورة الة فرضاً او نفلاً منها) فيه
نظر فاننا لا نرى ذلك بل هو الزام الله تعالى فان الفرض اسم
لما ألزمتنا الله تعالى اياه وثبتت قطعي فاذا وجد الفعل
بالنية صار قرينة واتصافه بم الفريضة انما هو بالزام
الله تعالى وهو ظاهر (قوله على القول بموجب العلة)
هو الزام السائل بما يلزمه المبدأ مع بقاء الخلاف
في الحكم المقصود كما يأتى (قوله لا طلاق في المنعنيين
والصوم في رمضان منعين) بخصوصه لان المشروع واحد
وهو الفرض بخلاف لقوله عليه السلام اذا نسي شعبة
فلا صوم الا رمضان (قوله يا الله الصواب نصبه اذ
المضموم معرفة بالقصد فلا يطا بؤم كما لا يخفى (قوله
بمخلاف اصل الامساك) اشارة الى ان الشافعي رحمه
الله تعالى تعيين الوصف على تعيين قياس مع الفارق
(قوله بان نوى الصحيح المقيم النفل انما يصور في يوم

واما الامساك لوجب على المكلف فليس
بمطلق الامساك بل يقصد القصد
والامساك بلانية معين فاقصده
المطهر هنا

هذا الظاهر جازع من اصل استلال
الشافعي
خلاصة هذا الجواب
العبادة عبادته كذلك وصف العبادة
ايضا عبادة لكن دفع الحية في العبادة
العبادة غلبت

اذ لا ينبغي اسم الجنس على الضم الالبسة
الفصلة وتعيين معين
وما على تقدير الضم كذا بجازاً بطريق
ذكر السام واردة الخاص

اذ التمام بان الملاذق الاواني
معها حتى يكون من طاعة المؤمنين
تعيين

اعطاء الهيئة
للمعصر المبرون
واجب والآراء
من ذمته نفل
افضل من الانظار
الواجب

جواب بطريق
المنع وما يؤخذ
من التبرج

بوزن معين
العموم عند
الشافعي وعند
عندنا تقرير

تطعننا فخر فيه
تأويل لا طلاق
المعنيين تبيين

اي نية الصحيح
المقيم النفل
او واجبا آخر

معيارية (اي معيارية العام الاول على ما عرفت) (قوله نظرا
الرجحة النظرية) اي ظرفية اعوام العمر (قوله فاشم
بالتأخير اي باقانا وان اوهه لفظ الشك في الدليل الوقف
فصل (قوله نظرا الى ظاهر الحال) وهوان الاصل
في الحياة البقاء ولهذا لومات قبل ان العام الثاني
كان العام الاول معين عنده كذا فتش عنه (قوله وقيل
ان لم يمت بعد الظن به) الصواب ان يقال ان لم يضمن الموت
بالموت كما سيظهر (قوله فالصحيح من قول محمد ما ذكره ابو الفضل
وقيل عن محمد روايتان ويمكن التوفيق بينهما بتقيد كل منهما
تقيدا لاخرى وقداشيرا اليه في التقييد (قوله فلان ما ذكره)
ابو الفضل حكاه المشكل (انما هو حكم الموسع) فلم يقع في المحذور
عرف جوابه (انما قوله لاينا في ذاء الامر عليها) قد يقال الكلام
في الامر المبسوط لا الموقوف (قوله كيف وقد قال صاحب الهداية)
فبين فصل الحائط المائل من كتاب الديات (قوله معناه العرفي)
ولهله هو اشات حكم بالتشهي ومجرد انه مستحسن عنده
من غير دليل عن الشارع لانه الذي بالغ في انكاره (قوله لانه
لا يقول به) اقول ومن يقول به (قوله من استحسن فقد شرع
بتشديد الرأ وتخفيفها اي لو جاز ان يستحسن بغير دليل
لكان هذا نصب شريعة على خلاف ما امر به الله ورسوله

١- حيث قال شيخنا ما زاداه بالافرة
فيكم بارتفاع الأثم وعلو من لا ارتفاع
من العوجود القاضى فكم بتأثير
التأخير قسما
٢- موقوله لان الحياة الى العام القابل
منشككة والمراد من لفظ الست
لفظ مشككة في الدليل
٣- هذا ليس بشئ لان الامهنا عبارة
تسجوا ان تأخير ففى كون هذا التأخير
مبتوتا نظرا بل هو موقوف كما لا يخفى
٤- لازم صاحب الكشف ان العاقبة
سورة لا يمكن بناء الامر عليها
٥- حكم الحشمة العرفي على هذا المعنى
طنا منه اننا لا نستحسن الذي لا
الشاع هو اشات حكم الحلال الاستحسن
بمعنى القياس الخفى لقابل للقياس بجلى
تتبع

١- فيكون ترجع النظرية
نظرا الى ظاهر الحال
٢- كان بعد ظهور راسد
٣- فانه لم يمت بعد
تفعل العرفي
٤- داما حكم العرفي
٥- من استحسن

يقول العبد الفقير الى الله الغني الحاج الحافظ احمد طاهر القنوي
مصحح المطبعة العثمانية * بعد الحمد لله على الاله * والصلوة
والسلام على سيدنا محمد وآله واصحابه ومن تبعه من اعزة
اجائه * فقدم طبع حاشية الفاضل الطرسوسي * على المرأة
التي تئيدها كما قيد المرأة * الفاضل الحاج اسماعيل افندي
الدرامي بقيودات معتبرة مفيدة لتتهدى لطالب العز
ومحن بحول الله تعالى قد اعطينا في تصحيحه عانة الاعناء
وتصادف ختام طبعة المطبعة العثمانية في اليوم السابع
من شهر ربيع الآخر سنة سبع عشرة وثلاثمائة
بعد الالف * منحة من خلق الله على احسن وجه

عليه السلام لانه لا دليل عليه فوجب تركه لانه كراهية كدرة
 (قوله وان اراد معنى آخر) اقول اراد معنى آخر وقد سبق
 كلام عليه وهو دليل يقابل القياس الجملي الذي سبق اليه
 الافهام وفي الغالب يراد به القياس الخفي المقابل القياس
 الجملي يظهر ذلك بالرجوع الى كتب اصحابه في الاسول والفروع
 والذي يظهر ان استحسانه بهذا القياس على حجر السفيه صيانة
 لماله فليست بر (قوله بان الحجر يبا في العبادة) تقريره انه اذا
 حجر عن الطوع والحال انه لا ينية له بالفرض لزم وقوع حجره
 فرضاً بلانية وقصد واخيار وذلك بطر وبهذا يظهر انه عين
 الجواب الذي صوبه آنفاً فلا تفضل (قوله وان اراد واما فانه
 لوصف العبادة اعني النضلية) اقول اراد واما فانه لوصف
 العبادة اعني الفرضية على ما قررناه آنفاً فنذكر (قوله بدلالة
 معنى في المؤدى) اسم فاعل (وهو ان السلم آه) اورد عليه
 اشتراط التعيين في الصلوة وعدم كفاية الاطلاق عند
 ضيق الوقت مع وجود هذا المعنى هناك وجوابه ان الحكم
 باشتراط التعيين في الصلوة وعدم كفاية الاطلاق هناك
 وقع بجهة الاصلالة بناء على سعة الوقت والحكم بالشئ اذا
 وقع بجهة الاصلالة لا يبطل بعده كما عرفت (قوله بالامر
 دلالة) حتى لو صرح بالنهي لم يصح بفعل الغير (قوله والمأمور
 لا مراد)

وقوله دليل يقابل القياس
 المعنى لان الدليل قد وجدنا ومردود
 بغير

يعني ان الشافعية قالوا بحجر السفيه
 وكذا حجر السفيه لا يفرضون الحجر
 ولذا صح نطوع من غير الفرض عندهم
 فافهم

حاصله ارجاع هذا الجواب المشهور
 الى الجواب المصوب بان يراد من العبادة
 في سياق العبادة وصف العبادة هو
 الفرضية

مع ان الفرق بين الجوابين ظاهر لا
 عدم الصحة على جواب المصوب لعدم
 جوابهم معنى على ان الحجر يبا في
 العبادة

انما وقع حجره فرضاً بلانية لان وصف
 العبادة كما سلفا محتاج الى تبين
 على الجواب عن قول الشافعي وبه نردى
 بالاتفاق

بغير
 بغير

انما هو الحكم
 على العبادة

انما هو الحكم
 على العبادة

انما هو الحكم
 على العبادة

